

تقرير حقوق الإنسان في الجزائر لعام 2022

الملخص التنفيذي

الجزائر جمهورية متعددة الأحزاب يتم انتخاب رئيسها، رئيس الدولة، بالاقتراع الشعبي لولاية مدتها خمس سنوات. يتمتع الرئيس بالسلطة الدستورية لتعيين وعزل أعضاء الحكومة ورئيس الوزراء الذي هو رئيس الحكومة. فاز الرئيس عبد المجيد تبون بالانتخابات الرئاسية لعام 2019، التي أعقبت التظاهرات الشعبية الجماهيرية (المعروفة باسم الحراك) طوال عام 2019 والتي طالبت بإصلاحات ديمقراطية. ووصف المراقبون الانتخابات بأنها جيدة التنظيم وتمت دون مشاكل أو مخالفات كبيرة، لكنهم لاحظوا وجود قيود على الحريات المدنية خلال فترة الانتخابات وانعدام الشفافية في إجراءات فرز الأصوات. وأجرت البلاد استفتاء دستوريًا في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2020، أعقبته انتخابات تشريعية في حزيران/يونيو من عام 2021 وبلغت نسبة المشاركة الرسمية للناخبين 23 بالمئة، وهي الأدنى في تاريخ البلاد في انتخابات برلمانية.

تنقسم قوات الدرك الوطني التي يبلغ قوامها 130000 فرد، والتي تؤدي وظائف الشرطة خارج المناطق الحضرية تحت رعاية وزارة الدفاع الوطني، والمديرية العامة للأمن الوطني أو الشرطة الوطنية التابعة لوزارة الداخلية والتي يبلغ قوامها 200000 فرد، مسؤولية حفظ القانون والنظام. لدى الجيش بعض المسؤوليات الأمنية الداخلية. حافظت السلطات المدنية، بصفة عامة، على سيطرة فعالة على قوات الأمن. وارتكب أفراد قوات الأمن بعض الانتهاكات.

شملت أهم قضايا حقوق الإنسان تقارير موثقة عمّا يلي: التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من قبل أفراد قوات الأمن؛ الاعتقال والاحتجاز التعسفي؛ السجناء السياسيين؛ القمع العابر للحدود ضد أفراد في بلد آخر؛ مشاكل خطيرة فيما يتعلق باستقلال القضاء؛ التدخل غير القانوني في الخصوصية؛ قيود مشددة على حرية التعبير والإعلام، بما في ذلك الاعتقالات غير المبررة ومقاضاة الصحفيين، والرقابة وإنفاذ قوانين التشهير الجنائية للحد من التعبير؛ قيود مشددة على حرية الإنترنت؛ التدخل الكبير في حرية التجمع السلمي وتكون الجمعيات، بما في ذلك القوانين التقىدية المفرطة بشأن تنظيم أو تمويل أو تشغيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ قيود صارمة على الحرية الدينية؛ قيود على الحق في مغادرة البلاد؛ الإعادة القسرية للاجئين إلى بلد قد يواجهون فيه تهديدًا لحياتهم أو حريتهم؛ قيود حكومية مشددة على منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية أو مصايبتها؛ الافتقار إلى التحقيق والمساءلة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة؛ الاتجار بالأشخاص؛ إنفاذ القوانين التي تجرم السلوك الجنسي المثلثي بالتزاري بين البالغين؛ قيود كبيرة على حرية العمال في تكوين الجمعيات والانضمام إليها؛ والحد الأدنى من النقدم في مجال القضاء على أسوأ أشكال عملة الأطفال.

اتخذت الحكومة بعض الخطوات للتحقيق مع المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا انتهاكات، ولا سيما الفساد، وللاحتجاج بهم ومعاقبتهم. أفادت المديرية العامة للأمن الوطني أنها أجرت تحقيقات في مزاعم تتعلق بسوء

المعاملة واتخذت إجراءات إدارية ضد الضباط الذين اعتبرت أنهم قد ارتكبوا انتهاكات. أفادت وزارة العدل بعدم ملاحقات قضائية أو إدانة لمسؤولين مدنيين أو أمنيين أو عسكريين بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة المسيئة. ظل إفلات مسؤولي الشرطة والأمن من العقاب يمثل مشكلة

القسم 1. احترام كرامة الشخص

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد أية تقارير خلال العام عن قيام الحكومة أو ممثليها بارتكاب أعمال قتل تعسفية أو غير مشروعية.

ب. الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء أشخاص من قبل سلطات الحكومة أو نيابة عنها.

أفادت وسائل إعلام محلية ومنظمات حقوقية أن قوة التدخل السريع، برفقة قوات الدرك، اقتادت الناشط البارز في الحراك عبد الحميد بوزيزة من منزله في تلمسان في 19 أكتوبر/تشرين الأول. لم تتناول السلطات اعتقاله حتى 8 نوفمبر/تشرين الثاني، عندما أعلنت أنه محتجز في سجن حي الدرويش في البلدة بتهمة الإرهاب. في 23 نوفمبر/تشرين الثاني، دعت منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق فيما اعتبرته المنظمة اختفاء بوزيزة قسرياً لمدة 20 يوم.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وغير ذلك من الانتهاكات ذات الصلة

يحظر القانون مثل تلك الممارسات، لكن وردت تقارير موثوقة بأن مسؤولين حكوميين استخدموها تلك الممارسات. ينص القانون على عقوبات بالسجن تتراوح بين 10 و20 عاماً بحق موظفي الحكومة الذين تتم ادانتهم بالتعذيب. أفادت منظمات حقوق الإنسان أن الشرطة استخدمت القوة المفرطة في بعض الأحيان ضد المشتبه بهم، بمن في ذلك المتظاهرين والبالغين الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير، وهو ما قد يرقى إلى التعذيب أو المعاملة المهينة.

أثناء مثوله أمام المحكمة في 19 يونيو/حزيران ومرة أخرى أثناء الاستئناف في 28 أغسطس/آب، زعم الجندي السابق محمد بن حليمة أنه تعرض للتعذيب والضرب والاعتداء الجنسي من قبل السلطات أثناء سجنه. ولم يُجر أي تحقيق رسمي في تلك المزاعم. وكان بن حليمة قد ندد بالفساد في الجيش ابتداءً من عام 2019 أثناء إقامته في المنفى في إسبانيا بعد مشاركته في الحراك الاحتجاجي. واعتقلت السلطات بن حليمة عند طرده من إسبانيا في مارس/آذار. وزعم محامي بن حليمة ومنظمات حقوقية بارزة أن السلطات عذبت بن حليمة أثناء احتجازه الأولى في سجن الحراش بالجزائر العاصمة، وكذلك أثناء فترة احتجازه في سجن السحاولة بأحد أحياط الجزائر العاصمة. أفادت منظمة العفو الدولية أن بن حليمة نُقل إلى الحبس الانفرادي

بسجن البليدة العسكري في 28 أبريل/نيسان. وكان بن حليمة لا يزال في السجن بحلول نهاية العام.

وصرحت وزارة العدل أنه لم تكن هنالك محاكمات لعناصر شرطة لارتكابهم انتهاكات خلال العام. وأكدت منظمات غير حكومية محلية ودولية أن إفلات قوات الأمن من العقاب كان يمثل مشكلة.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت ظروف السجن قاسية ومهدهة للحياة بسبب الإساءة الجسدية وعدم كفاية الرعاية الطبية.

يحظر قانون العقوبات احتجاز المشتبه بهم في أية منشآت غير مخصصة لجريمة المزعومة. للمدعي العام المحلي الحق في زيارة مراقب الاحتجاز في أي وقت. تمت الإفراج عن المدانون بنفس الحقوق التي يتمتع بها السجناء الآخرون ولكن تم احتجازهم في سجون ذات حراسة أكثر تشديداً بحسب الخطر الذي يمثلونه. استخدمت الحكومة مراقب خاصة للسجناء الذين تقل أعمارهم عن 27 عاماً. وأدارت المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج فئات مختلفة من السجون فصلت بين السجناء بحسب طول مدة حكمهم.

الأوضاع البدنية التعسفية

أفادت وزارة العدل أن متوسط معدل الاكتظاظ هو 4 بالمائة، وذكرت أنها قامت بموازنة عدد نزلاء السجون عبر المرافق للتخفيف من الاكتظاظ. عزت بعض منظمات حقوق الإنسان الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز إلى استمرار الإفراط في استخدام الاحتجاز قبل المحاكمة، وهو أمر مسموح به قانوناً فقط في حالات استثنائية.

فصلت سلطات السجن الأشخاص المستضعفين لكنها لم توفر حماية قانونية محددة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) في السجن.

في 24 أبريل/نيسان، أعلنت السلطات وفاة ناشط الحراك حكيم دبازي في الحجز. كانت السلطات قد وضعوا دبازي رهن الاحتجاز قبل المحاكمة عقب اعتقاله في 20 فبراير/شباط بسبب منشوراته على موقع التواصل الاجتماعي، واتهمته بـ "إهانة المسؤولين العموميين" ونشر محتوى "يضر بالمصلحة الوطنية". ذكرت السلطات أن حكيم دبازي مُرِض يوم 17 أبريل/نيسان وُنقل إلى مستشفى بني موسس غرب الجزائر العاصمة حيث توفي. قدمت وزارة العدل تقرير تشريح الجثة لعائلة دبازي في 28 أبريل/نيسان. وانتقد نشطاء حقوق الإنسان السلطات لعدم تقديمها الرعاية الطبية المناسبة وطالبوها بفتح تحقيق في وفاته (انظر القسم 1. ه).

الإدارة: أفادت المديرية العامة للأمن الوطني بأنها أجرت تحقيقات في 154 ادعاء بسوء المعاملة، وهو انخفاض بنسبة 25 في المائة عن العام السابق، واتخذت إجراءات إدارية بحق الضباط الذين اعتبرت أنهم ارتكبوا انتهاكات، بما في ذلك الإيقاف. وأفاد العاملون في المجال الديني أنهم تمكنا من الوصول إلى السجناء خلال العام وأن السلطات سمحت للمحتجزين بممارسة الشعائر الدينية. أفادت المديرية العامة للأمن الوطني أنها أجرت 55 دورة تدريبية تركزت على حقوق الإنسان لـ 2839 ضابطاً شرطة خلال العام في جميع الولايات الـ 58، وهي زيادة كبيرة عن العام السابق.

الرقابة المستقلة: سمحت الحكومة للجنة الدولية للصليب الأحمر والمراقبين المحليين لحقوق الإنسان بزيارة السجون ومرافق الاحتجاز. زار موظفو اللجنة الدولية سجوناً خاضعة لسلطة وزارة العدل. كما أذن للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة في مراقبة تديرها وزارة الداخلية وفي مراكز الدرك التابعة لوزارة الدفاع. وواصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر حوارها مع وزارة العدل لتحسين ظروف الاحتجاز والمعاملة بما يتفق مع الحد الأدنى لمعايير الاحتجاز. كما شاركت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تبادل الخبرات والدورات التدريبية والترويج للفانون الدولي الإنساني مع العديد من أصحاب المصلحة بمن فيهم وزارة الدفاع ووزارة العدل ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية. صرخ وزير العدل عبد الرشيد طبي علناً أن القضاة قاموا بـ 12,515 زيارة مراقبة غير معلنة لمراكز الاحتجاز لضمان حماية حقوق المحتجزين. ولم تنشر الحكومة هذه البيانات علناً في السنوات السابقة.

التحسينات: خلال العام، أفادت وزارة العدل عن العديد من التحسينات في ظروف السجون، بما في ذلك زيادة عدد السجون المزودة بهواتف عمومية إلى 100، وتطوير دليل تقييم أداء النظافة لوضع معايير صحية قابلة للإنفاذ. كما أنشأت السلطات برامج تدريبية لمسؤولي السجون حول الحماية القانونية الوطنية والدولية للمحتجزين، فضلاً عن التدريب على تدابير الحماية الخاصة للنساء والقصر في السجون. وافقت وزارة العدل على رفع قيود كوفيد-19 المتعلقة بحقوق الزيارة للأطفال دون سن 16 عاماً، واستئناف توصيل الطعام من قبل أفراد الأسرة مرة كل أسبوعين.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وينص على حق أي شخص في الطعن في قانونية اعتقاله أو احتجازه في المحكمة. ولم تلتزم الحكومة على الدوام بتلك المتطلبات. للمعتقل الحق في استئناف أمر المحكمة بالاحتجاز قبل المحاكمة، وإن تم الإفراج عنه، فله الحق في السعي للحصول على تعويض من الحكومة. ومع ذلك، استخدمت الحكومة الاحتجاز قبل المحاكمة بشكل متزايد للرد على حركة الحراك منذ عام 2019، وظل الإفراط في استخدام الاحتجاز قبل المحاكمة مشكلة خلال العام. اعتقلت قوات الأمن بشكل روتيني الأفراد الذين شاركوا في احتجاجات غير مصرح بها أو انتقدوا الحكومة علانية. وأفاد المحتجزون بأن السلطات احتجزتهم لمدة تتراوح بين أربع إلى ثمان ساعات قبل إطلاق سراحهم دون توجيه اتهامات إليهم.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

بموجب القانون، يتعين حصول أفراد الشرطة على مذكرات استدعاء من النيابة العامة لكي تفرض على المشتبه به الحضور إلى مركز الشرطة من أجل إجراء الاستجواب الأولي. بهذا الاستدعاء، يمكن للشرطة احتجاز المشتبه به لمدة لا تتجاوز 48 ساعة. كما تستخدم السلطات الاستدعاءات لإخبار وطالبة المتهم والضحية بحضور الدعوى أو جلسة الاستماع أمام المحكمة. يجوز لعناصر الشرطة القيام باعتقالات دون مذكرة إن شهدوا الجريمة. وأفاد محامون أن السلطات عادة ما اتخذت، لكن ليس دوماً، إجراءات لإصدار المذكرات والاستدعاءات بشكل مناسب.

إن كانت السلطات تحتاج إلى أكثر من 48 ساعة لجمع أدلة إضافية، فيجوز لها تمديد الوقت لاحتجاز المشتبه فيه لدى الشرطة بتفويض من المدعي العام في الحالات التالية: إذا كانت التهم تتعلق بهجوم على أنظمة معالجة البيانات، فقد تمدد فترة الاحتجاز مرة واحدة؛ إذا كانت التهم تتعلق بأمن الدولة، فقد تقوم السلطات بذلك مرتين، وبالنسبة للتهم المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والعابرة للحدود الوطنية وغسيل الأموال والجرائم الأخرى المرتبطة بالعمليات، فقد تقوم بذلك ثلاثة مرات، وبالنسبة للتهم المتعلقة بالإرهاب والأنشطة التخريبية الأخرى فقد تقوم بذلك خمس مرات لمدة أقصاها 12 يوماً. ينص القانون على أنه يجب أن يتمكن المعتقلون على الفور من الاتصال بأحد أفراد الأسرة، تلقي زيارته، أو الاتصال بمحام.

يمنح القانون للمحتجزين الحق في مقابلة محامي لمدة 30 دقيقة إذا قامت السلطات بتمديد فترة الاحتجاز إلى ما بعد فترة الـ 48 ساعة الأولى. في تلك الحالات تسمح السلطات للشخص المحتجز بالاتصال بمحام بعد انتهاء نصف المدة التي تم تمديدها. يجوز للمدعين العامين التقدم بطلب إلى القاضي لتمديد المدة قبل أن يتمكن الأفراد المعتقلون من الاتصال بمحام. يكون مثول المشتبه في ضلوعهم بالإرهاب أمام المحكمة علنياً. عند انتهاء الاحتجاز، يحق للمحتجز طلب فحص طبي بواسطة طبيب من اختياره ضمن دائرة الاختصاص القضائي للمحكمة. فيما عدا ذلك، تقوم الشرطة القضائية بتعيين طبيب. وتقوم السلطات بإدخال الشهادة الطبية في ملف المحتجز.

في القضايا غير الجنائية وفي حالات الأفراد المحتجزين بتهم الإرهاب وغيرها من الأنشطة التخريبية التي تتجاوز فترة 12 يوماً بالإضافة إلى أي تمديد مصرح به، ينص القانون على الإفراج المشروط عن المشتبه بهم، ويشار إلى ذلك بعبارة "الرقابة القضائية"، أو الإفراج بتعهد شخصي في انتظار المحاكمة. وبموجب وضع الإفراج المشروط، أحضرت السلطات المشتبه فيهم لمطلبات مثل تسجيل الحضور بشكل دوري لدى مركز الشرطة في منطقتهم، ووقف الأنشطة المهنية المتعلقة بالجريمة المزعومة المرتكبة، وتسلیم جميع وثائق السفر، وفي بعض الحالات المتعلقة بالإرهاب، الإقامة في عنوان يتم الاتفاق عليه. ينص القانون على أنه قد يطلب من الأجانب تقديم الكفاله كشرط للإفراج عنهم في حالة الإفراج المشروط، بينما يمكن إطلاق سراح المواطنين الجزائريين بإفراج مشروط دون دفع كفالة.

نادرًا ما رفض القضاة طلبات بتمديد فترة الاحتجاز قبل المحاكمة. أفادت وزارة العدل خلال العام أن متوسط مدة الاحتجاز قبل المحاكمة هي أربعة أشهر. وللمدعي عليه الحق في طلب تعويض إذا ألغت المحكمة الاحتجاز. كان بإمكان معظم المحتجزين الاتصال فوراً بمحام يختارونه بحسب ما ينص عليه القانون، وإذا كان المحتجز معوزاً فإن الحكومة قد قامت بتوفير محامي له. أفادت تقارير بأن السلطات حالت دون اتصال بعض المحتجزين مع محاميهم، وأنها أساءت معاملتهم جسدياً وعقلياً.

الاعتقال التعسفي: على الرغم من أن القانون يحظر الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، فقد استخدمت السلطات أحکاماً غامضة الصياغة تجرم "التحريض على التجمع غير المسلح" أو "الإضرار بالوحدة الوطنية" أو "نشر أخبار كاذبة" أو "إهانة هيئة حكومية" لتوقيف واحتجاز الأفراد الذين يعتبرون مزعجين للسلم العام أو ينتقدون الحكومة. انتقدت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمات حقوقية بارزة أخرى القوانين التي تحظر التجمعات غير المصرح بها وترجم الأعمال التي "تضر بالوحدة الوطنية" باعتبارها

مصادر مهمة للاعتقالات التعسفية التي تهدف إلى قمع النشاط السياسي. اعتقلت الشرطة المتظاهرين على مدار العام لانتهاكهم القانون ضد التجمعات العامة غير المسجلة.

وفقاً للجنة الوطنية للإفراج عن المحتجزين، تم احتجاز ما لا يقل عن 250 شخصاً بشكل تعسفي بسبب التعبير عن آرائهم خلال العام. حتى نوفمبر تشرين الثاني، قدر نشطاء حقوق الإنسان العدد الإجمالي بأكثر من 300. في 7 مارس آذار، أعربت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء استخدام الاعتقال التعسفي لقمع المظاهرات السلمية، ودعت الحكومة إلى اتخاذ خطوات لضمان الحق في حرية التعبير وتكون الجمعيات والانتماء إليها والتجمع السلمي.

في 7 أغسطس آب، أفرجت إدارة السجن عن نشطاء الحراك محمد تجdit، وصهيب دباغي، وطارق دباغي، ونور الدين خيمود بعد اعتقالهم واحتجازهم لمدة 16 شهراً في السجن. وكانت الشرطة قد اعتقلتهم مع مالك الرياحي في أبريل نيسان 2021 بتهمة "نشر أخبار كاذبة" تتعلق بمقاطع فيديو للنشطاء يزعمون فيه أن الشرطة اعتدت جنسياً على صبي يبلغ من العمر 15 عاماً. في مارس آذار، أدانت منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوقية أخرى اعتقال واحتجاز جميع النشطاء الخمسة، وأفادت بأن تجdit والرياحي وصهيب دباغي قد تعرضوا "للركل والصفع والضرب في السجن". وحتى نوفمبر تشرين الثاني، كان الرياحي لا يزال في السجن بسبب إدانته في مارس آذار بتهم الإرهاب، والتي كانت وفقاً لمنظمة العفو الدولية "لكونه مديراً لصفحة الفيسبوك الخاصة بالمبادرات والاصابط العسكرية السابق محمد عبد الله". في 23 أكتوبر تشرين الأول، احتجزت الشرطة تجdit مرة أخرى لنشره معلومات كاذبة، تعود إلى منشورات على فيسبوك تنتقد الحكومة. في 15 نوفمبر تشرين الثاني، استدعت الشرطة النشطاء الأربع المدرج عليهم في الإعلان عن إعادة فتح قضيتهم.

الاحتجاز قبل المحاكمة: ظل الاحتجاز المطول قبل المحاكمة يمثل مشكلة. وكانت مدة الاحتجاز قبل المحاكمة تعادل أو تفوق بشكل متكرر الحد الأقصى لمدة الحكم الذي ينطبق على الجريمة المزعومة.

وذكر مراقبون غير حكوميين أن المحتجزين قبل المحاكمة كانوا نسبة كبيرة من إجمالي المحتجزين والسجناء ولكن لم يكن لديهم إحصاءات محددة. ووفقاً لأرقام وزارة العدل، كان 16.5 بالمئة من نزلاء السجون رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة.

يحد القانون من أسباب الاحتجاز قبل المحاكمة وينص على أنه قبل أن يفرضه القاضي، يجب عليه تقييم خطورة الجريمة وما إذا كان المتهم يمثل تهديداً للمجتمع أو يُحتمل فراره. إلا أن القضاة نادراً ما رفضوا طلبات الادعاء بتمديد فترة الاحتجاز قبل المحاكمة. زعمت منظمة العفو الدولية أن السلطات احتجزت في بعض الأحيان أفراداً بتهم تتعلق بالأمن لمدة أطول من فترة الاثني عشر يوماً المحددة، وزعمت كذلك أن العديد من الذين قُبض عليهم بسبب الاحتجاج السلمي أو ممارسة حقوقهم في حرية التعبير قد احتجزوا قبل المحاكمة دون محاكمات مقررة، أو طلبات كفالة مقبولة. واحتجزت وزيرة الثقافة السابقة خليدة تومي قبل المحاكمة لمدة عامين قبل إدانتها في أبريل نيسان بتهم فساد. ومنحت كفالة مؤقتة وتم الإفراج عنها من سجن القليعة في 27 يوليو/تموز.

في 19 أكتوبر/تشرين الأول، أطلق سراح محمد مولوج، الصحفي في صحيفة لبيرتي، من سجن القليعة بعد 13 شهراً من الاحتجاز قبل المحاكمة. وجاء الإفراج عنه بعد حكم طال انتظاره حكم فيه على مولوج بالسجن لمدة عام واحد، لكن تم الإفراج عنه مع احتساب المدة التي قضتها ووضع تحت "الإشراف القضائي" لما تبقى من عقوبته. واعتقل مولوج ووجهت إليه تهمة نشر أخبار كاذبة والإضرار بالوحدة الوطنية والانتماء إلى جماعة إرهابية، ووضع رهن الاحتجاز قبل المحاكمة في سبتمبر/أيلول من عام 2021.

هـ. الحرمان من المحاكمه العلنية المنصفة

ينص القانون على استقلال السلطة القضائية. إلا أن القضاء لم يكن مستقلاً أو محايضاً دائماً في المسائل المدنية، وافتقد الاستقلالية بحسب بعض مراقبى حقوق الإنسان. وزعم البعض أن وضع الأفراد الذين تتم محاكمتهم أثر على القرارات القضائية. في حين ينص الدستور على الفصل بين سلطات فرعية الحكومة التنفيذية والقضائية، إلا أن السلطات التشريعية الواسعة لفرع التنفيذى حدثت من استقلال القضاء. يمنح الدستور الرئيس سلطة تعين جميع المدعين العاملين والقضاة. لا تخضع تلك التعيينات الرئاسية للإشراف التشريعى، ولكن تتم مراجعتها من قبل مجلس القضاء الأعلى، والذي يتتألف من الرئيس ووزير العدل ورئيس الادعاء العام في المحكمة العليا و 10 قضاة وستة أفراد يعينهم الرئيس من خارج القضاء. يشغل الرئيس منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى المسؤول عن تعين القضاة ونظامهم وترقيتهم وتأديبهم.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على الحق في الحصول على محاكمة عادلة وعلنية، ولكن الهيئة القضائية لم تطبق دائماً ذلك الحق. معظم المحاكمات علنية، إلا إذا فرر القاضي أن الإجراءات تشكل خطاً على السلم العام أو "الأخلاق". ينص القانون الجنائي على حق المدعى عليهم في الحصول على ترجمة مجانية بحسب الضرورة. وللمتهمين الحق في التوأجد أثناء محاكمتهم، لكن تجوز محاكمتهم غيابياً إن لم يستجيبوا لمذكرة استدعاء تأمر بمثلهم. وذكرت منظمات حقوق الإنسان أن المحاكم رفضت طلبات بعض المتهمين بتأجيل إجراءات المحاكمة عندما لم يكن محاميهم حاضرين.

السجناء والمحتجزون السياسيون

رغم مراقبون دوليون ومحليون أن السلطات استخدمت قوانين مكافحة الإرهاب وقوانين تقييدية فيما يتعلق بحرية التعبير والتجمع العام لاحتجاز النشطاء السياسيين والمجاهرين بانتقادهم للحكومة (أنظر القسم 1.2).

صنفت اللجنة الوطنية للإفراج عن المحتجزين أكثر من 250 فرداً محتجزاً تعسفياً كسجناء سياسيين (انظر القسم 1. د). وكان هذا الرقم زيادة بنسبة أكثر من 20 في المائة في عدد السجناء السياسيين عن العام السابق. وقدر نشطاء حقوقيون بارزون آخرون عدد السجناء السياسيين بما يزيد عن 300 حتى نوفمبر/تشرين الثاني. وكان من بينهم صحفيون ونشطاء ومحامون وشخصيات معارضة ومتظاهرون من الحراك. كررت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وجماعات المجتمع المدني المحلية دعوتها للحكومة لإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

في 14 مايو/أيار ، اعتقلت السلطات الناشط الحقوقى البارز رشيد نكاز ومحاميه عبد القادر شهرة ووضعتهما رهن الاحتياز قبل المحاكمة. في 31 مايو/أيار، تم اعتقال ياسين خليفي، ممثل قانوني آخر عن نكاز، بتهم لم يكشف عنها. في 15 أغسطس/آب، حكمت محكمة الشلف على نكاز بالسجن لمدة عام، تم تخفيضه عند الاستئناف في 9 أكتوبر/تشرين الأول، لتنظيمه مسيرة غير مصرح بها للمطالبة بفتح تحقيق في وفاة الناشط في الحراك حكيم دبازي (انظر القسم 1. ج) وكذلك إطلاق سراح جميع سجناء الرأي. حكم على خليفي وشهرة بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ وأفرج عنهما في 15 أغسطس/آب. بحلول نهاية العام، كان نكاز لا يزال مسجوناً بتهمة منفصلة تتمثل في "تنظيم تجمع غير قانوني" وبزعم أنه حاول "منع مواطنين من التصويت". وكانت محكمة استئناف في الجزائر العاصمة قد شددت العقوبة في هذه القضية من سنة واحدة إلى خمس سنوات في 5 يوليو/تموز. وسمحت الحكومة بعد ذلك بتخفيض 18 شهراً من عقوبته، وبحلول نهاية العام كان يستأنف الفترة المتبقية من عقوبته.

العفو

في 5 يوليو/تموز، أصدر الرئيس تبون عفواً عن أكثر من 14 ألف سجين في إطار الذكرى الستين لاستقلال البلاد، والتي تضمنت إطلاق سراح عدد صغير غير محدد من معتقلي الحراك.

القمع العابر للحدود

خلال العام، سلطت منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمات المجتمع المدني الأخرى الضوء على حالة القمع العابر للحدود التي استهدفت الناشط سليمان بوحفص، الذي اختفى في أغسطس/آب من عام 2021 من منزله في تونس وعاد للظهور في الجزء الجزائري بعد أسبوع. في 16 ديسمبر/كانون الأول، حكمت محكمة في الجزائر العاصمة على بوحفص بالسجن لثلاث سنوات وغرامة قدرها 100 ألف دينار (730 دولار) بتهمة "الانتماء إلى منظمة إرهابية"، بدعوى أنه عضو في حركة (ماك) من أجل تقرير المصير في منطقة القبائل، التي صنفتها الحكومة كمنطقة إرهابية في عام 2021. خلال المحاكمة زعم بوحفص أنه تعرض للإيذاء الجسدي واللفظي أثناء تسليمه من تونس للجزائر. كان بوحفص قد فر إلى تونس في عام 2018، حيث حصل على وضع اللاجئ المعترف به من قبل المفوضية، بعد إطلاق سراحه من السجن. وكانت الحكومة قد حكمت على بوحفص بتهمة "تشويه سمعة الإسلام" على موقع فيسبوك. أفادت منظمة هيومان رايتس ووتش أن عائلة بوحفص زعمت أن رجالاً اختطفوا بوحفص في تونس، ووضعوا كيساً على رأسه، واقتادوه عبر الحدود إلى مركز للشرطة في الجزائر العاصمة، وهي مزاعم كررها بوحفص خلال جلسة المحكمة في 15 ديسمبر/كانون الأول.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

يجوز للأفراد رفع دعاوى قضائية، وقد تؤدي إجراءات العفو الإداري إلى تعويض الضحايا أو عائلاتهم عن اضرار انتهاكات حقوق الإنسان والتعويض عن المظلوم المزعومة. ذكر نشطاء حقوق الإنسان أن المحاكم لم تكن مستقلة بما يكفي لتوفير سبل انتصاف فعالة لانتهاكات حقوق الإنسان. يمكن للأفراد استئناف القرارات التي تصدر ضدهم أمام هيئات حقوق الإنسان الدولية، لكن قراراتهم غير قابلة للإنفاذ من الناحية القانونية.

و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر الدستور مثل تلك التصرفات، ولم ترد تقارير تشير إلى فشل الحكومة في احترام تلك المحظورات. ينص الدستور على حماية "شرف" الشخص وحياته الخاصة، بما في ذلك خصوصية المنزل والتواصل والراسلات. كما يسمح القانون للسلطات بالقيام بالمراقبة المحلية ويطلب من مقدمي خدمات الإنترنت والهاتف التعاون مع وزارة الدفاع. ووفقاً لنشاطاته حقوق الإنسان، اعتقد المواطنون على نطاق واسع أن الحكومة قامت بمراقبة إلكترونية متكررة على شريحة من المواطنين، ومن فيهم المعارضون السياسيون والصحفيون وأعضاء منظمات حقوق الإنسان، والإرهابيون المشتبه بهم. وبحسب ما ورد ذهب مسؤولون أمريكيون إلى منازل دون سابق إنذار وقاموا بعمليات تفتيش دون ذكره قضائية. نسقت وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية التابعة لوزارة الدفاع الوطني جهود الحكومة لمكافحة الجرائم الإلكترونية وشاركت في المراقبة الوقائية للاتصالات الإلكترونية لصالح الأمن القومي، لكنها لم تقدم تفاصيل بشأن حدود سلطة المراقبة أو الحماية المقابلة للأشخاص الخاضعين للمراقبة.

القسم 2. احترام الحريات المدنية

أ. حرية التعبير، بما في ذلك للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الأخرى

ينص الدستور على حرية التعبير، بما في ذلك لأعضاء الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، لكن الحكومة قيدت تلك الحقوق في بعض الأحيان. انقدت وسائل الإعلام المستقلة بشكل منتظم المسؤولين والسياسات الحكومية وسخرت منهم. ضايفت الحكومة المنتقدين، وفرضت بشكل تعسفي قوانين غامضة الصياغة، وضغطت بشكل غير رسمي على الناشرين والمحررين والمعلين والصحفيين. وزعمت بعض الشخصيات الإعلامية أن الحكومة استخدمت سيطرتها على معظم دور الطباعة وعلى تمويلات كبيرة لإعلانات القطاع العام بشكل تفضيلي، وأن عدم وجود لوائح واضحة حول هذه الممارسات سمحت للحكومة بممارسة تأثير غير مبرر على وسائل الإعلام.

حرية التعبير: بالرغم من أن النقاش العام وانتقاد الحكومة كانا منتشرين على نطاق واسع، كان الصحفيون والناشطون محدودين في قدرتهم على انتقاد الحكومة بشأن موضوعات تعتبر "خططاً حمراء" غير مدونة لا ينبغي تجاوزها. يجرم القانون نشر "أخبار كاذبة" من شأنها "الإضرار بالوحدة الوطنية" ولا يميز بين التقارير الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل الإعلام. وتشمل العقوبات مدة السجن من سنتين إلى خمس سنوات بالإضافة إلى الغرامات. كما يجرم القانون "خطاب الكراهية". لا يزال هناك قانون يجرم التعبير المتعلقة بسلوك قوات الأمن أثناء النزاع الداخلي في التسعينيات، على الرغم من أن الحكومة ذكرت أنه لم تكن هناك اعتقالات أو محکمات بموجب القانون خلال العام. كما راقب المسؤولون الحكوميون اجتماعات الأحزاب السياسية.

أفادت وسائل إعلام محلية في 23 ديسمبر/كانون الأول أن السلطات اعتقلت إحسان القاضي، مدير وسيلة الإعلام المستقلة على الإنترنت راديو إم ومغرب إيمرجنت، خلال مداهمة ليلية لمنزله. في اليوم التالي، جلبت السلطات القاضي مكبلاً اليدين إلى المكتب المشترك لكل من راديو إم ومغرب إيمرجنت والشركة الأم إنترفيسب ميديا، حيث صادرت أجهزة الكمبيوتر والوثائق قبل تشميم المبنى. وبحلول نهاية العام، ظل القاضي رهن الاحتجاز دون الإعلان عن أي تهم رسمية. وأدانت المنظمات الحقوقية، بما في ذلك لجنة حماية الصحفيين، الاعتقال والإغلاق، ودعت إلى إطلاق سراح القاضي. وسبق أن اتهمت السلطات القاضي بالإرهاب في نوفمبر/تشرين الثاني وأسقطت التهم بعد أسبوع (انظر القسم 2. أ.، الأمن القومي).

في 9 نوفمبر/تشرين الثاني، حكمت محكمة على الأستاذة الجامعية حكيمة صباغي بالسجن ستة أشهر بتهمة "ازدراء الرئيس وازدراء قوات إنفاذ القانون" بعد أن نشرت صباغي رسالة على فيسبوك تتقدّم الحكومة. ولا تزال حرة في انتظار استئناف حكم إدانتها. في قضية منفصلة في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، طلب المدعى العام حكماً بالسجن لمدة عام على الأستاذة الجامعية لطيفة لونيسي بتهم "نشر معلومات كاذبة من شأنها الإضرار بالنظام العام والمصلحة الوطنية" و "التحريض على التجمع غير المسلح" و "ازدراء الرئيس وقوات إنفاذ القانون"، أيضاً لانتقادها الحكومة في منشور على فيسبوك.

قامت الوكالة الوطنية للنشر والإعلان بالتحكم في الإعلانات العامة الخاصة بوسائل الإعلام المطبوعة، واعتمدت معظم الصحف اليومية على الإعلانات المرخصة من قبل الوكالة لتمويل عملياتها. وأفادت منافذ الصحافة عن مراعاة المزيد من الحذر قبل نشر مقالات تتقدّم الحكومة أو مسؤولين حكوميين بسبب الخوف من فقدان إيراداتها من المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار. ووفقاً للمنظمة غير الحكومية "مراسلون بلا حدود"، كانت الإعلانات الخاصة موجودة لكنها غالباً ما أتت من شركات تجارية ذات صلة وثيقة بالحزب السياسي الحاكم. وأعربت المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار عن دعمها للصحافة التعددية وحرية الإعلام وأشارت إلى أنها مولّت صحف المعارضة.

واجهت بعض المنافذ الإخبارية الكبرى انتقاماً مباشراً وغير مباشراً من سلطة ضبط السمعي البصري لانتقادها الحكومة. وبحلول نهاية العام كان اعتماد فرنس 24، الذي ألغاه وزير الاتصال عمار بالحيمير في يونيو/حزيران من عام 2021 لا يزال ملгиّاً بسبب ما وصفه الوزير بـ"العداء الواضح والمتكرر لبلدنا ومؤسساته". ومنذ سحب اعتماد فرنس 24، أفادت عدة وكالات إخبارية أجنبية أن جميع الصحفيين - الأجانب والمحليين - واجهوا عقبات بيروقراطية وتوجّب عليهم اجتياز عمليات إجرائية غير واضحة ليتسنى لهم العمل. يفرض القانون على وسائل الإعلام عبر الإنترنت إبلاغ الحكومة بأنشطتها، لكنه لا يتطلب منها طلب إذن بالعمل.

العنف والتحرش: عرّضت السلطات بعض الصحفيين للمضايقة والتخييف. وذكر صحفيون أن الملاحقة القضائية الانتقامية كانت بمثابة آلية للترهيب. وبحسب [منظمة] مراسلون بلا حدود، فقد أرهبت الحكومة النشطاء والصحفيين. تضمنت إجراءات الحكومة مضايقة بعض النقاد، والتطبيق التعسفي لقوانين مبهمة الصياغة، وضغط غير رسمية على الناشرين والمحررين والمعلّمين والصحفيين.

الرقابة أو القيود المفروضة على المحتوى للعاملين في الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية: وكان على المنظمات الراغبة بالبدء في إصدار مطبوعات بشكل منتظم الحصول على تصريح من الحكومة. يشترط القانون أن يكون المدير المسؤول عن المادة المطبوعة مواطناً. كما يحظر القانون على المطبوعات الدورية المحلية الحصول على الدعم المادي المباشر أو غير المباشر من مصادر أجنبية. مديرية الإعلام التابعة للوزارة مسؤولة عن إصدار وتجديد الاعتمادات لمنافذ الإعلام الأجنبية العاملة في البلاد. وعلى الرغم من أن القانون ينص على أن هذا الاعتماد مطلوب للعمل، إلا أن الوزارة لم تعتمد معظم وسائل الإعلام الأجنبية. تشرط اللوائح على المساهمين والمدراء في أي قناة إذاعية أو تلفزيونية أن يكونوا مواطنين جزائريين وتنعهم من بث محتوى يسيء إلى "القيم المترسخة في المجتمع الجزائري".

بتاريخ 8 سبتمبر أيلول، اعتقلت السلطات في الجزائر العاصمة بمقام حرام، مراسل صحيفة/شروق اليومية المحلية المستقلة، بعد أن استجاب لطلب استدعاء من أجل استجوابه. تعلق استدعاء حرام بمقال نُشر في 7 سبتمبر أيلول حول قرار وزارة التجارة بتعليق تصدير التمور بسبب ارتفاع مستويات المبيدات. واستقرت وزارة التجارة والزراعة المقال ووصفته بأنه "مبني على معلومات غير مبررة وخالية من أي مضمون ومصرة بالاقتصاد الوطني وموارده". في يوم اعتقال حرام، سحبت/الشروق المقال من موقعها على الإنترنت، ولم تعد الصحيفة تظهر في أكشاك الأخبار اليومية. وعقب الاعتقال، حذرت سلطة ضبط السمعي البصري وسائل الإعلام من نشر معلومات كاذبة من شأنها الإضرار بالاقتصاد الوطني. في 25 أكتوبر أشرين الأول، أدانت المحكمة حرام بنشر معلومات كاذبة، وحكم عليه بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ وشهرين في السجن. في 8 نوفمبر أشرين الثاني، تم إطلاق سراحه من السجن.

في 11 أكتوبر أشرين الأول، ألقت الشرطة القبض على نديم كري، محرر المجلة الإلكترونية/أتوو الجزائر، بسبب مقالته عن سياسة الرئيس تبون بخصوص استيراد السيارات الجديدة. وتضمنت مقالة كري ملخصاً إيجابياً إلى حد كبير لقرار الرئيس تبون في 9 أكتوبر أشرين الأول بخصوص استئناف استيراد السيارات الجديدة، على الرغم من أنه احتوى أيضاً على تكهنات حول تأثير السياسة على أسعار السيارات المحلية. في 12 أكتوبر أشرين الأول، أفرجت السلطات مؤقتاً عن كري ووضعته تحت "المراقبة القضائية"، مما يعني أن التهديد بتوجيه الاتهامات لا يزال قائماً.

قوانين التشهير/القذف: ينص القانون على السجن لمدة تصل إلى ثلاثة سنوات للمنشورات التي "قد تضر بالمصلحة الوطنية،" أو بالسجن لمدة تصل إلى سنة بتهمة التشهير أو إهانة الرئيس أو البرلمان أو الجيش، أو مؤسسات الدولة. ورافق مسؤولون حكوميون الاجتماعات السياسية. اعتقلت السلطات واحتجزت مواطنين بسبب تعبيرهم عن آراء اعتبرت مضرية بمسؤولي الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك استخدام علم الامازigh أثناء الاحتجاجات، ومارس المواطنون الرقابة الذاتية في التعبير عن النقد العلني.

انتقدت المنظمات غير الحكومية والمرأة قانون التشهير بأنه مصاغ بطريقة غامضة وذكرت أن التعريفات الواردة في القانون لم تنسجم مع الاعراف المعترف بها دولياً. يعرف القانون التشهير بأنه "أي زعم أو ادعاء بواقعة من شأنها المساس بشرف أو اعتبار شخص أو هيئة تتسب إلية إليها تلك الواقعة". ولا يشترط القانون أن تكون الواقعة المزعومة أو المفترضة كاذبة أو أن يتم التصرير بها بنية خبيثة للإضرار بسمعة فرد آخر. لم تقدم وزارة العدل معلومات عن النسبة المئوية لقضايا التشهير التي رفعت من قبل مواطنين عاديين، مقارنة بذلك المرفوعة من قبل مسؤولين حكوميين. تحدد قوانين التشهير أن الأفراد السابقين في الجيش الذين يذلون بتصريرات يُعتبر أنها أضرت بصورة الجيش أو "أضرروا بالشرف والاحترام الواجب لمؤسسات الدولة" قد تتم مقاضاتهم.

في 16 نوفمبر تشرين الثاني، حكمت محكمة على رئيسة حزب العدل والبيان والنائبة السابقة نعيمة صالحى بالسجن ستة أشهر و 150000 دينار (1000 دولار) كتعويض لموظفة سابقة بوزارة الداخلية. وكان الموظف قد رفع دعوى قضائية ضد صالحى في عام 2020 بتهمة التشهير، مدعياً أن صالحى استخدمت ازدراءً يوحي بعدم الولاء للبلد على أساس تراث القبائل الذي ينتمي إليه الموظف. وأضاف المدعي العام تهماً بـ"تفويض الوحدة الوطنية". حتى نوفمبر تشرين الثاني، كانت ما تزال صالحى حرّة في انتظار استئنافها القرار.

يُجرّم القانون العبارات التي تشوّه الإسلام أو تهين النبي محمد أو "رسُل الله".

أفادت وسائل إعلام محلية أن فرقة مكافحة الجرائم الإلكترونية التابعة للشرطة القضائية بقسنطينة اعتقلت في 3 يونيو حزيران رجلاً نشره على فيسبوك رسوماً متحركة وصوراً اعتبرت مسيئة للنبي محمد وغيره من أنبياء الإسلام. ولم تتوفر معلومات حول حالة هذه القضية بحلول نهاية العام.

الأمن القومي: استشهدت السلطات بأحكام فضفاضة بموجب قانون العقوبات، بما في ذلك العضوية في منظمة إرهابية، للقبض على المنتقدين أو معاقبتهم، ومن فيهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان. في فبراير/شباط، أفاد معهد الشرق الأوسط بأن 59 محتجزاً كانوا محتجزين بحسب تهم موسعة تتعلق بالإرهاب بموجب قانون العقوبات، والتي أفادت المنظمة غير الحكومية أنها فُرضت على "نشطاء سياسيين سلميين".

في 30 نوفمبر تشرين الثاني، حكمت محكمة على حسن بوراس، الناشط الحقوقى المعروف في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بالسجن لمدة عامين، مع وقف التنفيذ لمدة عام واحد، وأفرج عنه باحتساب الوقت الذي قضاه. تم احتجاز بوراس منذ اعتقاله في سبتمبر/أيلول من عام 2021 لانتسابه إلى جماعة إرهابية ونشر معلومات كاذبة والإساءة إلى هيئات عامة، من بين تهم أخرى تتعلق بمنشورات نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. وبحسب منظمة هيومن رايتس ووتش، كان بوراس قد سُجن في السابق لانتقاده الحكومة.

في 10 نوفمبر تشرين الثاني، أثبتت الصحافي إحسان القاضي، مدير موقع راديو إم ومغرب إيمرجنت، بـ"تمويل الإرهاب" بعد أن منح راديو إم جائزة نقدية للمدافع عن حقوق الإنسان زكي حناش لإنجازاته في مجال الصحافة الاستقصائية. كما اتهمت السلطات حناش في نفس القضية بـ"الاعتذار عن أعمال إرهابية"

و "تفويض الوحدة" و "بث ونشر معلومات كاذبة تهدف إلى تقويض المصلحة الوطنية" تتعلق بنشاط حناش في مجال حقوق الإنسان. في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، أسقطت السلطات تهم الإرهاب الموجهة إلى كل من القاضي وحناش بعد أن انتقدت 45 منظمة حقوقية محلية ومغربية وتونسية إجراءات الحكومة فيما يتعلق بالقضية. في 7 يونيو/حزيران، حُكم على القاضي بالسجن ستة أشهر وغرامة قدرها 50 ألف دينار (360 دولار) بتهم غير ذات صلة ناشئة عن نشر مقال يدعو إلى إشراك حركة رشد الإسلامية في احتجاجات الحراك. بالإضافة إلى ذلك، أمر الصافي بدفع 100000 دينار (720 دولار) للوكيل القضائي للخزينة العامة، و300000 دينار (2160 دولار) لوزارة الاتصال.

حرية الإنترنٌت

بينما مارس مستخدمو الإنترنٌت بانتظام حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها عبر الإنترنٌت، بما في ذلك من خلال المنتديات عبر الإنترنٌت ووسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني، أفاد نشطاء أن بعض المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي قد تؤدي إلى الاعتقال والاستجواب. وأدرك المراقبون على نطاق واسع أن أجهزة المخابرات تراقب عن كثب أنشطة النشطاء السياسيين والحقوقيين على موقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك فيسبوك.

ينص قانون الجرائم الإلكترونية على إجراءات لاستخدام البيانات الإلكترونية في المحاكمات ويحدد مسؤوليات مزودي خدمة الإنترنٌت في مجال التعاون مع السلطات. بموجب القانون، يجوز للحكومة إجراء مراقبة إلكترونية لمنع الأعمال الإرهابية أو التخريبية ومخالفات أمن الدولة، بموجب تصريح كتابي من سلطة قضائية مختصة.

ووفقاً للقانون، تتعرض شركات تزويد خدمة الإنترنٌت لعقوبات جنائية بسبب المواقع التي تستضيفها وما تحتويه من مواد، خاصة إذا كانت المواقع "لا تتماشى مع الأخلاق أو الرأي العام". إن لدى كل من وزارات العدل، الداخلية، البريد، تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات مسؤوليات إشرافية. ينص القانون على عقوبات بالسجن لفترة تتراوح بين ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامات للمستخدمين الذين لا يمتثلون للقانون، بما في ذلك الالتزام بالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون ضد الجرائم الإلكترونية.

وللعام السادس، منعت الحكومة الدخول إلى موقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك فيسبوك وتويتر، لعدة أيام خلال امتحانات المدارس الثانوية على مستوى البلاد. كان القرار ردًا على التسريبات السابقة لمواد الامتحانات التي تم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي.

القيود على الحرية الأكademية والمناسبات الثقافية

تم عقد الحلقات الدراسية الأكademية عادة مع تدخل حكومي محدود. وراجعت وزارة الثقافة محتوى الأفلام قبل عرضها، وكذلك الكتب قبل الاستيراد. وقامت وزارة الشؤون الدينية بنفس الشيء بالنسبة لكافة المنشورات الدينية. يمنح القانون السلطات سلطة واسعة لحظر الكتب التي تتعارض مع الدستور، "الدين الإسلامي والأديان الأخرى، السيادة والوحدة الوطنية، الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع، الأمان القومي

وشواغل الدفاع، وبواعت القلق ذات الصلة بالنظام العام، كرامة الإنسان والحقوق الفردية والجماعية". كما يحظر أيضاً الكتب التي "تبرر الاستعمار والإرهاب والجريمة والعنصرية".

يتوجب على المستوردين أن يقدموا إلى الوزارة العنوان واسم المؤلف واسم المحرر والإصدار والسنة والرقم الدولي الموحد للكتاب، وعدد النسخ التي سيتم استيرادها. يجب على مستوردي الكتب التي تغطي "الحركة الوطنية والثورة الجزائرية" تقديم النص الكامل للكتب للمراجعة، بما في ذلك مراجعة ثانوية من قبل وزارة المجاهدين (المحاربين القدماء الذين التحقوا في الثورة). يمكن أن تطلب وزارة الثقافة أيضاً مراجعة كاملة لمحتويات الكتب التي تتناول مواضيع أخرى إن اختارت ذلك. لدى الوزارة 30 يوماً لمراجعة طلب الاستيراد؛ وفي حالة عدم وجود رد بعد 30 يوم، يجوز للمستورد المباشرة بتوزيع المنشور. بعد المراجعة، تقوم الوزارة بإخطار مصلحة الجمارك بقرار السماح باستيراد المنشور أو حظره. يجوز تقديم الطعون إلى الوزارة دون مراجعة قضائية أو مستقلة بموجب المرسوم.

شمل القانون نصوصاً دينية غير القرآن، على أن "محتوى الكتب الدينية المعدة للاستيراد، بغض النظر عن صيغتها، يجب ألا يقوض الوحدة الدينية للمجتمع، والأخلاق الدينية الوطنية، والنظام العام، والأخلاق الحميدة، والحقوق الأساسية والحربيات، أو القانون". يجب على المستورد تقديم النص والمعلومات الأخرى عنه، ويجب أن ترد الوزارة خلال 30 يوماً. يعتبر عدم الاستجابة بعد هذه الفترة رفضاً للطلب. يجوز ضبط وتدمير النصوص الدينية الموزعة دون إذن.

ظل استئناف الأكاديمي الصوفي المسلم سعيد جاب الخير معلقاً أمام المحكمة العليا بحلول نهاية العام. في أبريل/نيسان من عام 2021، حكمت السلطات على جاب الخير بالسجن ثلاث سنوات وغرامة قدرها 50000 دينار (375 دولار) بتهمة "الإساءة إلى تعاليم الإسلام"، بناءً على منشوراته الشخصية على حسابه على فيسبوك بخصوص الطقوس والشعائر الإسلامية. وقال جاب الخير إن السلطات لم تبلغه أو تبلغ محامييه قبل إجراءات المحاكمة. استأنف جاب الخير الحكم وأفرج عنه بكفالة بانتظار الاستئناف.

بـ. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

على الرغم من أن الدستور يكفل حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؛ إلا أن الحكومة قيدت ممارسة هذه الحقوق بشكل كبير.

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حرية التجمع السلمي، ولكن الحكومة لم تحترم عموماً هذا الحق. ظل الحظر المفروض على المظاهرات غير المصرح بها في الجزائر ساري المفعول، وأفاد المجتمع المدني بصعوبة الحصول على تصريح بالمظاهرات. استخدمت السلطات الحظر لمنع التجمع ضمن حدود المدينة. على الصعيد الوطني، طلبت الحكومة من المواطنين والمنظمات الحصول على تصاريح من الحاكم المحلي، المعين من قبل الحكومة الوطنية، قبل عقد الاجتماعات العامة أو التظاهرات. وفرضت الحكومة قيوداً على منح تراخيص للأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية، وعلى جماعات أخرى لتنظيم تجمعات في أماكن مغلقة،

وأآخر إصدار الترخيص حتى عشية الحدث، مما أعاد جهود الدعاية والتوعية للمنظرين. أفادت المديرية العامة للأمن الوطني أنها ألقت القبض على 1551 متحجاً في كافة أنحاء البلاد خلال العام، أي أقل بنسبة 85 في المائة مما كانت عليه في عام 2021، ويرجع ذلك أساساً إلى قلة التظاهرات بعد حملة حكومية أنهت مظاهرات حراك الجمعة الأسبوعية في منتصف عام 2021.

في 6 يناير/كانون الثاني، تلقى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض إشعاراً من وزارة الداخلية يحذر من أن الحكومة ستغلق مقر الحزب إذا استمر التجمع في عقد اجتماعات غير مصرح بها. وجاء التحذير بعد اجتماع عقد في ديسمبر/كانون الأول من عام 2021 في مقره حيث دعا النشطاء إلى تشكيل "جبهة ضد القمع ومن أجل الحريات"، بحسب منظمة هيومان رايتس ووتش. وفي أكتوبر/تشرين الأول، منع والي تizi وزو للمرة الثانية تجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من عقد اجتماعه الصيفي المقرر في 20-22 أكتوبر/تشرين الأول في أزفون. في 16 أكتوبر/تشرين الأول، رفع التجمع دعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية في تizi وزو لإلغاء الحظر ولم يعقد الحزب فعاليته بحلول نهاية العام.

استمرت الفنادق في الجزائر العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى في ممارستها في رفض توقيع عقود إيجار لأماكن اجتماعات للأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المدنية بدون تقديم نسخة عن الإذن الخطي المسبق من وزارة الداخلية لعقد الاجتماع المقترن. وأبلغت منظمات غير حكومية عن حالات عدم حصولها على إذن كتابي في الوقت المناسب لعقد اجتماعات كان من المقرر عقدها. أفادت منظمات غير حكومية أن الحكومة هددت أصحاب الفنادق والمطاعم بعقوبات إن قاموا بتغيير غرف للمنظمات غير الحكومية دون إذن رسمي. في معظم الحالات واصلت المنظمات غير الحكومية عقد اجتماعاتها وجاءت الشرطة إلى الفنادق لإنهاء التجمعات أو مراقبة الإجراءات. واصلت الشرطة حظر الاحتجاجات غير المصرح بها وتفريق التجمعات غير المصرح بها، وحدثت احتجاجات أقل مقارنة بالسنوات السابقة.

في 8 ديسمبر/كانون الأول، رفض والي بجاية طلب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان لعقد ندوة في مكتبة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور الحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها، لكن الحكومة قيدت هذا الحق.

كانت الشروط الكثيرة المنصوص عليها في القانون والإنفاذ غير المتكافئ بمثابة عوائق رئيسية أمام تطوير المجتمع المدني. يمنح القانون الحكومة نطاقاً واسعاً من الرقابة على الأنشطة اليومية لمنظمات المجتمع المدني والتأثير عليها. ويطلب من المنظمات المدنية على المستوى الوطني تقديم طلبات لوزارة الداخلية للحصول على إذن بممارسة عملها. وب مجرد التسجيل، يجب على المنظمات إبلاغ الحكومة بنشاطاتها ومصادر تمويلها وموظفيها، بما في ذلك الإبلاغ عن التغيير في الموظفين. كما يفرض القانون شرطاً إضافياً بأن تحصل المنظمات على الموافقة الحكومية المسبقة قبل أن تقبل تمويلاً أجنبياً. إذا أخفقت المنظمات في تقديم المعلومات المطلوبة للحكومة أو حاولت العمل بتمويل أجنبي أو قوله دون ترخيص، فإنها تخضع لغرامات وقد يواجه الأفراد عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى ستة أشهر.

ووفقاً للقانون، يحق للجمعيات التي تقدم بطلب للاعتماد تلقي رد في غضون شهرين للمنظمات الوطنية، و45 يوماً للجمعيات الإقليمية، و40 يوماً للجمعيات على مستوى الولاية، و30 يوماً للمنظمات المجتمعية. وفي حين تشرف وزارة الداخلية على عملية الاعتماد لمعظم الجمعيات، يوافق رئيس المجلس المحلي على طلبات الجمعيات المجتمعية. على الرغم من أن وزارة الداخلية هي المسؤولة عن ترخيص الجمعيات، إلا أن الحكومة ذكرت أن جائحة كوفيد-19 حفزت الوزارة على تخفيف قواعد التسجيل، خاصة بالنسبة للجمعيات الخيرية للرعاية الصحية العاملة على المستوى المحلي، حيث كانت هذه المنظمات في وضع أفضل للمساعدة خلال الجائحة.

يجوز لوزارة الداخلية أن ترفض منح التراخيص أو تحل أي جماعة تعتبرها بمثابة تهديد لسلطة الحكومة أو النظام العام، ولم تقم في عدة مناسبات بمنح الاعتراف الرسمي بالسرعة الالزمة لمنظمات غير حكومية وجماعات دينية وأحزاب سياسية. وفقاً للوزارة، تتلقى المنظمات إيصالاً بعد تقديم طلب الاعتماد الكامل. من الناحية العملية، غالباً ما يكون هذا الإيصال كافياً لبدء التشغيل، وفتح حساب مصرفي، واستئجار مكتب أو مكان مناسب، لكن المنظمات غير الحكومية ذكرت أن هذا لم يتم احترامه دائماً. في حالة الموافقة على الطلب، تقوم الوزارة بإصدار وثيقة اعتماد نهائية.

أفادت العديد من المنظمات بأنها لم تتسلم إيصالاً وأنه حتى مع استلام الإيصال كان من الصعب القيام بالمهام الإدارية الالزمة دون اعتماد رسمي. وذكرت منظمات أخرى أنها لم تتلق أي رد مكتوب بخصوص طلبها حتى بعد الاتصال بالوزارة ومحاولة التسجيل في مراكز الشرطة المحلية. وأكدت الوزارة أن المنظمات التي تم رفض اعتمادها أو التي لم تتلق ردأ خلال الفترة المحددة يمكنها الاستئناف أمام مجلس الدولة، الذي يتمثل في المحكمة الإدارية المسؤولة عن القضايا التي تشمل الحكومة. أفادت منظمات غير حكومية أن عدم القدرة على التسجيل أو تلقي رد من الحكومة لاستكمال الطلبات يعرضها لخطر الملاحقة القانونية، بما في ذلك التهديد بالاعتقال والغرامات وإغلاق المنظمة.

في 28 سبتمبر أيلول، أعلنت وكالة الإغاثة والتنمية الكاثوليكية الدولية كاريتساس علناً أنها ستوقف عملياتها في البلاد بعد أن أمرت وزارة الداخلية بإغلاقها. كاريتساس، التي بدأت العمل في البلاد في عام 1962، لم يتم تسجيلها كمنظمة غير حكومية، وبدلاً من ذلك تعمل تحت رعاية الكنيسة الكاثوليكية. ومع ذلك، كان لدى كاريتساس رقم هوية صاحب عمل منفصل يسمح لها بتشغيل 37 موظفاً محلياً وأجنبياً.

في 5 سبتمبر أيلول، أمر والي وهران بإغلاق وختم مقر جمعية صحة سيدي الهواري. وفي مايو أيار، قدم والي وهران شكوى يطالب فيها بحل الجمعية لتلقيها تمويلاً أجنبياً دون موافقة مسبقة من السلطات المختصة.

أصدرت الحكومة رخصاً ومعونات للجمعيات المحلية، خاصة الجمعيات الشبابية والجمعيات الطبية وجمعيات الأحياء السكنية. ووفقاً لوزارة الداخلية، كانت هناك زيادة بنسبة 5 في المائة عن العام السابق في الجمعيات المحلية المسجلة (124487) وزيادة بنسبة 4 في المائة في الاتحادات الجهوية (1873) المسجلة حتى سبتمبر أيلول. من بين 97 طلب تسجيل للجمعيات، تم قبول وتسجيل 55 طلباً، ورفض 11 طلباً، ولا يزال 31 طلباً قيد النظر حتى سبتمبر أيلول. ظلت الجمعيات غير المسجلة نشطة، لكنها نادراً ما تلقت مساعدة حكومية، وكان المواطنون يتربدون في بعض الأحيان في الارتباط بهذه المنظمات.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع *الحرّيات الدينية الدوليّة* على الموقع <https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>.

د. حرية التنقل والحق في مغادرة البلد

ينص الدستور على حرية التنقل داخل البلد والسفر إلى الخارج والهجرة وإعادة توطين المهاجرين، ولكن الحكومة قامت بتنقييد ممارسة تلك الحقوق.

التنقل داخل البلد: يمنح الدستور المواطنين "الحق في اختيار مكان إقامتهم بحرية والتنقل في جميع أنحاء الأرضي الوطنية". كما منعت الحكومة السفر السياحي البري بين المدن الجنوبية تمراست وجانت و إليزي بسبب التهديدات الإرهابية.

السفر إلى الخارج: ينص الدستور على حق المواطنين في الدخول والخروج من البلد. لا يسمح القانون للذين يقل عمرهم عن 18 سنة بالسفر إلى الخارج بدون تصريح منولي أمرهم. ولا يجوز للنساء المتزوجات اللائي يقل عمرهن عن 18 سنة السفر بدون إذن من أزواجهن، لكن يمكن للنساء المتزوجات من يزيد عمرهن عن 18 سنة السفر. لم تسمح الحكومة للشباب المؤهلين للتجنيد الالزامي من الذين لم يكملوا خدمتهم العسكرية بمغادرة البلد دون تصريح خاص. ومنحت الحكومة مثل هذا التصريح للطلاب والأشخاص ذوي الظروف العائلية الخاصة.

أثارت جماعات حقوق الإنسان مخاوف بشأن استخدام الحكومة لحظر السفر خارج نطاق السلطة القضائية لاستهداف الصحفيين والنشطاء والمتقدّمين. في أغسطس آب، منعت السلطات الصحفية والناشطة في مجال حقوق الإنسان جميلة لوكييل، وقدور شويسة نائب رئيس مكتب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان والناشط النقابي البارز، من السفر إلى جنيف لحضور الجلسة السابقة للاستعراض الدوري الشامل المخصصة للمجتمع المدني. أوقفت الشرطة شويسة ولوكييل في مطار هران واستجوبتهما لمدة ساعتين حول سبب سفرهما ووجهتهما وصلتهما باليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولم يتمكن شويسة ولوكييل من مغادرة مركز الشرطة إلا بعد إقلاع الطائرة. وذكرت السلطات أن القيود المفروضة على السفر كانت مرتبطة بهم الإرهاب؛ ومع ذلك، ذكرت المنظمات غير الحكومية أن الشخصين لم يكونا على دراية بمنعهما من السفر الدولي.

في 24 أكتوبر تشرين الأول، منع حرس الحدود الصحفي ورئيس تحرير صحيفة "لوبروفنسيل" اليومية الإقليمية مصطفى بن جامع من السفر إلى تونس، متذرعين بـ"أوامر من الأعلى". منع عناصر امن الحدود سفر بن جامع دون حظر سفر رسمي من قبل وزارة العدل، وهي الكيان الوحيد المخول بموجب القانون بإصدار مثل ذلك الحظر.

هـ. حماية اللاجئين

تعاونت الحكومة عموماً مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع منظمات إنسانية أخرى في تقديم الحماية والمساعدة للاجئين، واللاجئين العائدين، وطالبي اللجوء، وغيرهم من من تبعث أوضاعهم على القلق بما في ذلك قضايا اللاجئين الصحراويين.

قامت الحكومة بحماية عدد كبير من اللاجئين في خمس مخيمات للاجئين بالقرب من تندوف. يعتمد العديد من اللاجئين الصحراويين على المساعدة الإنسانية، وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن العديد من اللاجئين، وخاصة النساء، لم يستعيدوا وظائفهم ومصادر الدخل الأخرى التي فقدوها بسبب كوفيد-19. قام مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، واليونيسف والهلال الأحمر الجزائري، والهلال الأحمر الصحراوي، ومؤسسات أخرى، بتقديم المساعدة للاجئين الصحراويين. كانت الحكومة قد تدخلت في السابق لتقديم دعم مؤقت لمنع النقص المفاجئ في الغذاء في المخيمات، ومع ذلك، فإن استجابة اللاجئين الصحراويين تعتمد على دعم المانحين الدوليين.

حتى سبتمبر أيلول، استمرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تسجيل طالبي اللجوء، وتحديد وضع اللاجئين، وإصدار الوثائق، والدعوة إلى تبني تشريع لحماية الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية. على الرغم من إغلاق الحدود المستمر، ذكرت المفوضية أن طلبات اللجوء ارتفعت خلال العام، حيث تم تسجيل 2662 حتى أغسطس آب. سجلت المفوضية 1900 من تلك الطلبات. وقامت المفوضية بمراقبة الدعوة إلى إطلاق سراح اللاجئين من مراقبة اعتقال المهاجرين.

الحصول على اللجوء: ينص القانون على الحصول على اللجوء أو وضع لاجئ، لكن الحكومة لم تضع نظاماً رسمياً يستطيع اللاجئون من خلاله التقدم بطلب اللجوء. لم ترد أي تقارير تفيد بأن الحكومة منحت صفة لاجئ وحق اللجوء لمقدمي طلبات جدد خلال العام. ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن الحكومة لم تقبل وضع اللاجيء الذي حدده المفوضية للأفراد. أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن معظم اللاجئين المسجلين قدموا من سوريا وغينيا ومالى والكاميرون ونيجيريا وبنين والنiger وبوركينا فاسو وساحل العاج ودول أخرى في إفريقيا جنوب الصحراء. لم يكن هناك أي دليل على وجود أنماط تميز تجاه طالبي اللجوء، إلا أن عدم وجود نظام رسمي للجوء جعل من الصعب تقييم هذا الأمر.

مشاركة المرأة والأقليات: يتم تطبيق القانون والممارسات المعمول بها في المغرب. أجرت السلطات عمليات إعادة توطين بالتنسيق مع المسؤولين القنصليين من بلدان منشأ للمهاجرين، لكن لم يُسمح للمهاجرين بالطعن في ترحيلهم. أفادت الحكومة أنها حافظت على سياسة عدم ترحيل المهاجرين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأنها عملت في حالات قليلة مع المفوضية لإعادة اللاجئين المسجلين الذين تم ترحيلهم عن طريق الخطأ. وقعت الخطوط الجوية الجزائرية اتفاقاً مع المنظمة الدولية للهجرة توافق بموجبه على توفير رحلات جوية مستأجرة للإمدادات الإنسانية والمهاجرين العائدين طواعية.

قدرت منظمة أطباء بلا حدود أنّ البلاد رحلت أكثر من 14000 مهاجر إلى النيجر بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار، بما في ذلك إلى مناطق النزاع النشطة. تتم عمليات الترحيل الرسمية للمواطنين النيجيريّين بموجب اتفاقية ثنائية لعام 2014، بينما تقوم قوافل غير رسمية بابعاد الآلاف إلى النيجر بغض النظر عن بلدِهم الأصلي. ذكرت الصحف في سبتمبر/أيلول أن 847 مهاجراً، معظمهم من النيجر، وصلوا إلى شمال النيجر بعد أن قامت السلطات بترحيلهم. وكان من بينهم 40 امرأة و74 طفلاً غير مصحوبين بذويهم.

إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين: أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن اللاجئين والمهاجرين الذين يعبرون الطرق البرية إلى البلاد وعبرها استمروا بالتعرض لخطر الموت والاختطاف والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاعتداء الجسدي وأنواع العنف الأخرى. أفادت منظمة أطباء بلا حدود أن العديد من المهاجرين الذين تم ترحيلهم أو طردهم إلى النيجر تعرضوا للعنف والمعاملة المهينة. خلال العام، أبلغ 130 لاجئاً تم ترحيلهم من البلاد عن حالات انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم أثناء اعتقالهم أو احتجازهم، بما في ذلك الإساءة الجسدية واللفظية.

حرية التنقل: تسمح الحكومة للاجئين الصحراويين بالسفر إلى مدينة تندوف، لكن يجب عليهم الحصول على إذن خاص لمغادرة منطقة مخيم تندوف الصحراوي. وكان اللاجئون الصحراويون عموماً قادرين على السفر بعد الحصول على إذن والعديد منهم يسافر بين المخيمات الصحراوية ومدن أخرى في البلاد وإسبانيا وكوبا.

العملة: لا تسمح الحكومة رسمياً بعمل اللاجئين؛ ومع ذلك، فقد عمل الكثيرون في السوق غير الرسمية وكانوا عرضة لخطر استغلال العمال بسبب افتقارهم إلى الوضع القانوني في البلاد. اعتمد المهاجرون الآخرون وطالبو اللجوء والماليون والسوريون الذين كان لهم "وضع خاص" مع الحكومة، إلى حد كبير على التحويلات المالية ودعم الأسرة ومعارفهم، بالإضافة إلى المساعدة من الهلال الأحمر الجزائري ومنظمات الإغاثة الدولية.

الحصول على الخدمات الأساسية: عاش اللاجئون الصحراويون في الغالب في خمس مخيمات تديرها الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وريو دي أورو (البوليساريو) بالقرب من مدينة تندوف. أدى الموقع النائي لهذه المخيمات، ونقص الحضور الحكومي، إلى قصور في وصول الشرطة والمحاكم إلى المخيمات. تمكّن اللاجئون وطالبو اللجوء ومهاجرون آخرون من الوصول إلى مستشفيات عامة مجانية، لكن منظمات غير حكومية مستقلة أفادت عن حالات لم يُسمح فيها للمهاجرين من الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية أو حُرموا من تلقي العلاج في تلك المراافق.

الحلول الدائمة: لم تقبل الحكومة إعادة توطين لاجئين من بلدان أجنبية. لم يسع اللاجئون الصحراويون للاندماج المحلي أو التجنس خلال إقامتهم لمدة زادت على 40 عاماً في مخيمات اللاجئين قرب تندوف، وواصلت البوليساريو الدعوة لإجراء استفتاء على الاستقلال للصحراء الغربية. قادت المنظمة الدولية للهجرة برنامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج لمساعدة المهاجرين على العودة إلى ديارهم طواعية مع الدعم الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك التدريب المهني الشخصي والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وعلى الرغم من أن الحكومة لم تكن مانحة مالياً للمبادرة، إلا أنها تعافت.

الحماية المؤقتة: كما وفرت الحكومة حماية مؤقتة للأفراد الذين قد لا يتأهلو للحصول على وضع لاجئ من خلال الهلال الأحمر الجزائري، بما في ذلك السوريون والماليون. لم تكن هنالك بيانات حول عدد الأفراد الذين تم توفير الحماية المؤقتة لهم خلال العام.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

ينص الدستور على قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم عبر انتخابات دورية حرة ونزيهة يكون الاقتراع فيها سرياً وعلى أساس حق الاقتراع العام والمتساوي.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2020، أجرت البلاد استفتاء لسن دستور جديد. أعادت القيد المفروضة على حرية التجمع وتكون الجمعيات والانتماس إليها، وكذلك القيد المفروضة على أنشطة الأحزاب السياسية، نشاط الجماعات المعارضة. تمت الموافقة على الاستفتاء بنسبة 66.8 في المائة من الدعم و23.7 في المائة من الإقبال، وفقاً للهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات.

في يونيو/حزيران أجرت البلاد انتخابات تشريعية. وبلغت نسبة المشاركة الرسمية للناخبين 23 بالمئة، وهي الأدنى في تاريخ البلاد في انتخابات برلمانية. وكان التصويت هو الأول من نوعه بموجب قانون الانتخابات الجديد.

الأحزاب والمشاركة السياسية: يتشرط موافقة وزارة الداخلية على الأحزاب قبل أن تتمكن من العمل بشكل قانوني.

وادعت أحزاب المعارضة أنها لم تتمكن من تقديم برامجها عبر التلفزيون والإذاعة العامة عدا عن خلال الحملات الانتخابية. وفي بعض الأحيان استخدمت قوات الأمن العنف لتفرق التجمعات السياسية المعارضة وتدخلت في حقها في التنظيم. منذ توليه منصبه في ديسمبر/كانون الأول من عام 2019، منعت حكومة تبون التمويل الأجنبي وضغطت على وسائل الإعلام للحد من توجيه الانتقادات للحكومة. استخدمت الحكومة قيود كوفيد-19 في النصف الأول من العام لمنع اجتماعات المعارضة السياسية؛ ومع ذلك، واصلت جبهة التحرير الوطني المؤيدة للحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي، وكذلك الأحزاب السياسية الأصغر المشاركة في الحملات الانتخابية، الاجتماع على الرغم من القيد.

يحظر القانون الأحزاب المؤسسة على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو اللغة أو المنطقة، ولكن تم التسامح مع مختلف الأحزاب السياسية ذات الانتماءات الدينية أو العرقية. ووفقاً لوزارة الداخلية، كان هناك 70 حزباً سياسياً مسجلاً في سبتمبر/أيلول، أي أقل بحزبين عن عام 2021.

يجب على الأحزاب عقد مؤتمر حزبي لانتخاب زعيم للحزب وتأكيد العضوية قبل أن تعتبره وزارة الداخلية حزباً مسجلاً. ظلت العضوية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهي حزب سياسي محظوظ منذ عام 1992، غير قانونية. كما أن القانون يحظر ارتباط الأحزاب السياسية بالجمعيات غير السياسية وينظم تمويل الأحزاب ومتطلبات الإبلاغ. وفقاً للقانون، تمنع الأحزاب السياسية من تلقي الدعم المالي أو المادي المباشر أو غير المباشر من أي أطراف خارجية. وينص القانون أيضاً على وجوب إبلاغ وزارة الداخلية عن الموارد من مساهمات الحملات، والتبرعات، والعادنات من الأنشطة الحزبية، بالإضافة إلى التمويل الحكومي المحتمل.

في 20 يناير/كانون الثاني، أمرت وزارة العدل بوقف حزب العمال بقيادة المعارضة لوبيزة حنون، بعد أن تقدمت وزارة الداخلية بشكوى ضد الحزب بزعم عدم استيفاء الحد الأدنى من المتطلبات لمواصلة عمله. وطعن حزب العمال بنجاح في أمر الإغلاق عند الاستئناف. في 3 أغسطس/آب، أرسلت وزارة الداخلية إنذاراً إلى الحركة الديمقراطية والاجتماعية بطلب الحزب بوقف جميع الأنشطة في مقره، بسبب دعوى قضائية معلقة ضد الحزب بسبب شكوى مقدمة في أبريل/نيسان من عام 2021. في أبريل/نيسان لعام 2021، أرسلت وزارة الداخلية إنذاراً إلى الحركة الديمقراطية والاجتماعية تطلب فيه من الحزب التوقف عن استخدام مقره الرئيسي لاستضافة المجتمعات المعاشرة، بما في ذلك استضافة المنظمات غير الحكومية. واعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني، وافقت الحركة على الامتنال لأمر عدم استضافة المجتمعات المنظمات غير الحكومية بعد الآن، وسمح لها باستئناف أنشطة الحزب.

مشاركة المرأة وأعضاء مجموعات الأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة وسائر أفراد الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركوا بالفعل. أدى إلغاء نظام الحصص [الكوتا] بين الجنسين في الانتخابات التشريعية لعام 2021 إلى انخفاض تمثيل المرأة في البرلمان.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

يفرض القانون عقوبات جنائية على المسؤولين المتورطين في الفساد، وبصورة عامة طبقت الحكومة القانون بفعالية. ووردت تقارير متفرقة عن فساد حكومي، تمت مقاضاته في المحاكم كجزء من الحملة الحكومية "عملية الأيدي النظيفة" لمكافحة الفساد.

الفساد: في 27 يوليو/تموز، وجدت المحاكم 530 رئيس بلدية مذنبين بالفساد المتعلق بتبييد المال العام، وتضارب المصالح، والرشوة، وإساءة استخدام المنصب. واستندت تلك التحقيقات إلى شكاوى المواطنين والأعضاء المنتخبين في مدنهم. شملت قضايا الفساد كبار رجال الأعمال والوزراء والولاة. وأفادت وزارة الداخلية أن الغالبية كانوا يقضون عقوبات بالسجن، لكن لم تتوفر تفاصيل محددة عن الحكم.

في 19 يوليو/تموز، أنشأت الحكومة هيئة جديدة لمكافحة الفساد، هي السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وهي كيان مستقل لمكافحة الفساد مكلف بإجراء تحقيقات إدارية ومالية في الثروة غير المشروعة المزعومة للموظفين العموميين. يضم مجلس السلطة العليا قضاة وشخصيات وطنية وممثلي عن المجتمع المدني. ووضعت السلطة العليا خطة عمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد، بما في ذلك اختلاس الأموال العامة. ولم تتوفر أي معلومات عن تنفيذ الخطة بحلول نهاية العام.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

عملت مجموعة متنوعة من مجموعات حقوق الإنسان المحلية والجماعات الدولية للحقوق بشكل عام بدرجات متفاوتة من القيود الحكومية، ونشرت نتائجها بشأن قضايا حقوق الإنسان. ونادرًا ما كان مسؤولاً الحكومة متعاونين ومتحاوبين مع وجهات نظر هذه المنظمات. يشترط القانون أن تقدم كافة اتحادات المجتمع المدني طلبات للحصول على إذن بالعمل، وبحلول نهاية العام، بقىت عدة منظمات مدنية غير معترف بها ولكنه تم التسامح معها.

لأكثر من عقد من الزمن احتفظت منظمة العفو الدولية بمكتب لها وأبلغت بنشاط عن مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، لكنها لم تحصل على إذن رسمي بالعمل من وزارة الداخلية. وحصلت منظمة العفو الدولية على تصريح لفتح حساب مصرفي، على الرغم من أن المنظمة تنتظر الوثائق النهائية من الحكومة لفتح الحساب.

وعلى الرغم من أن الحكومة لم تجدد تسجيل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إلا أنه كان لدى المنظمة أعضاء في جميع أنحاء البلاد، وتلقت تمويلاً مستقلاً، وكانت واحدة من أكثر مجموعات حقوق الإنسان نشاطاً. الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان هي منظمة منفصلة ولكنها مسجلة ومركزها في قسنطينة، وكان لديها أعضاء في مختلف أرجاء البلاد يرصدون قضايا فردية.

الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان: أفادت منظمات حقوق الإنسان بوقوع حوادث انتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. في 18 فبراير/شباط، اعتقلت الشرطة الناشط الحراكي زكي حناش واتهمته السلطات بـ "الإشادة بالإرهاب" و "تنقي أموال من مؤسسة داخل أو خارج البلد" و "تقويض أمن الدولة"، وهي تهم تتصل بنشاطه الحقوقي. حناش هو مدافع عن حقوق الإنسان ومعروف بتقديم تقارير عن اعتقال وسجن أنصار الحراك. أفرجت السلطات مؤقتاً عن حناش في 31 مارس آذار بعد إضرابه عن الطعام. في نوفمبر/تشرين الثاني، اتهمته السلطات بالإرهاب وأسقطت التهم بعد أسبوع (انظر القسم 1.2، الأمن القومي). في 18 نوفمبر/تشرين الثاني، منحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس، حيث فر بعد إطلاق سراحه، صفة لاجئ إلى حناش. وفي 5 ديسمبر/كانون الأول، طلبت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة من تونس اتخاذ تدابير مؤقتة لمنع أي إعادة قسرية ل Hannaش أثناء التحقيق في القضية.

في نوفمبر/تشرين الثاني، أفادت العائلات التي زارت المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المشاركون في حركة الحراك الاحتجاجية في سجن في وهران، أن حراس السجن عرضوا المدافعين عن حقوق الإنسان للضرب والشتائم والمضايقات، أثناء احتجازهم في جناح الإرهاب في السجن.

الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات الدولية: ذكرت وزارة الخارجية أن قيود الميزانية والقيود الزمنية أخرت زيارة العديد من وفود الأمم المتحدة المسئولة عن حقوق الإنسان، لكنها أكدت أن الدولة تستجيب لجميع طلبات الأمم المتحدة الناشئة عن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

سجلت الحكومة رسمياً 3200 حالة اختفاء قسري خلال التسعينيات، وأنشأت لجنة وطنية مكلفة بالرد على الأسئلة التي طرحتها عائلات المختفين وتقديم التعويضات. وظلت عائلات الضحايا غير راضية ودعت إلى زيارة فريق الأمم المتحدة العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي. أفادت وزارة الخارجية سابقاً أن البلاد قد وجهت دعوات إلى فريق العمل في عام 2014 ومرة أخرى في عام 2015، لكن القيود المالية والجدول الزمني للأمم المتحدة أخرت زيارته. وزعمت الوزارة أن الأمم المتحدة لن تتمكن من الزيارة حتى عام 2023 على الأقل بسبب استمرار المشاكل في الأمور المالية وجدولة المواجهات.

تم انتخاب البلد لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة 2014-2016 ومرة أخرى في أكتوبر تشرين الأول لمدة ثلاثة سنوات تبدأ في 1 يناير/كانون الثاني 2023، لكنه استمر في رفض الزيارات المطلوبة من المقررains الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بعقوبات الإعدام خارج نطاق القضاء (المعلقة منذ عام 1998)، و[قضايا] مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان (المعلقة منذ عام 2006)، و[مسألة] فريق الأمم المتحدة العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي (المعلقة منذ عام 2009).

وبناءً على طلب البلد، أرجأ المقرر الخاص للأمم المتحدة، المعنى بحرية التجمع السلمي وتكون الجماعات والانتماء إليها، زيارته المقررة من 12 إلى 22 سبتمبر/أيلول حتى عام 2023. وأدانت منظمات حقوقية محلية بارزة التأخير بشدة، واتهمت الحكومة بالتسرب على انتهائات حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. وأشارت منظمات حقوقية إلى الإغلاق القسري لمنظمات المجتمع المدني مثل "تجمع عمل شباب" في عام 2021 وجمعية صحة سيدى الهواري غير الحكومية في 1 سبتمبر/أيلول، وكذلك الإجراءات القانونية ضد الأحزاب السياسية.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: يتمتع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالاستقلالية في الميزانية والمسؤولية الدستورية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة، والتعليق رسمياً على القوانين التي تقتصرها الحكومة، ونشر تقرير سنوي يتم تقديمه إلى الرئيس ورئيس الوزراء والمتحدثين الالذين باسم البرلمان. ويصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان التقرير لل العامة. أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأنه تم تمثيله في 1541 بلدية وخمس وفود إقليمية في الشلف وبسكرة وسطيف وبشار وبجاية. أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن لديه 130 متظوعاً محلياً و 245 ممثلاً.

وأشار المجلس إلى أنه أجرى خلال العام زيارات للسجون وعقد جلسات مع جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، وأنه زار المستشفيات ودور رعاية المسنين لضمان المساواة في الحصول على الرعاية الصحية للفئات الضعيفة من السكان، وعقد جلسات خاصة للتreatment مع تغير المناخ في أعقاب حرائق الغابات في شمال شرق البلد.

بين 1 يناير/كانون الثاني و 31 يوليو/تموز، أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه تلقى 533 طلباً للمساعدة، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 40 بالمائة عن العام السابق. دفع المجلس في 531 طلباً، وهو ما يمثل أكثر من 99 في المائة من معدل التدقيق وزيادة بنسبة 10 في المائة في عدد الطلبات التي تمت دراستها خلال العام السابق. وأكمل المجلس 47 طلباً، بزيادة بمقدار طلب واحد عن العام السابق، مما يعني أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قدم إرشادات أو تعويضات للشخص الذي يسعى للحصول على المساعدة.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يجرم القانون الاغتصاب، لكنه لا يتطرق بالتحديد إلى اغتصاب الزوج للزوجة. تتراوح عقوبة السجن للاغتصاب من خمس إلى عشر سنوات، وعلى الرغم من أنه نادراً ما يتم الإبلاغ عن الجرائم الجنسية بسبب المعايير الثقافية، فإن السلطات عموماً طبقت القانون. يسمح بند من قانون العقوبات للشخص البالغ المتهم "بإفساد فاقد" بتجنب الملاحقة القضائية إذا تزوج المتهم ضحيته في وقت لاحق وإذا كانت الجريمة لا تنطوي على عنف أو تهديد أو احتيال. وينص القانون على أحكام بالسجن لمدة عام واحد بالسجن مدى الحياة على "كل من تسبب طواعية في إيذاء أو ضرب الزوج أو الزوجة". كما يضيف عقوبات على العنف النفسي والاعتداء الجنسي والتحرش وهتك العرض.

ظل العنف الأسري مشكلة مستمرة. ينص القانون على أنه يتبع على الشخص الذي يزعم تعرضه لسوء المعاملة الاسرية زيارة "طبيب شرعي" لإجراء فحص لتوثيق الإصابات وأنه يجب على الطبيب أن يقرر أن الإصابات التي تعرض لها قد تسببت "بعجز" الناجي لمدة 15 يوماً. وينص القانون على عقوبة السجن لمدة تصل إلى 20 عاماً للمتهم، اعتماداً على شدة الإصابات. إن أدى العنف الأسري إلى الوفاة، فيمكن للقاضي أن يقضي بالسجن مدى الحياة. يمكن للمتهم أن يحصل على عقوبة مخففة أو أن يتتجنب العقوبة تماماً إذا صدر غفو من الزوج، مما يسمح أيضاً للمتهم بتجنب العقوبة من خلال الزواج من ضحيته. يشترط القانون أيضاً الحبس من ستة أشهر إلى سنتين للرجال الذين يحجبون الممتلكات أو الموارد المالية عن زوجاتهم. طبقت الحكومة بشكل عام تلك القوانين.

شكلت وزارة العدل لجنة للنظر في التعديلات على قانون العقوبات، وتحديداً الأحكام المتعلقة بالاغتصاب وشرط العفو لضحايا العنف الأسري. مع نهاية العام، تلقت اللجنة توصيات من منظمات المجتمع المدني، ولكن لم تكن هناك تغييرات على قانون العقوبات ولم تتخذ اللجنة إجراءً بذلكخصوص.

لم تميز الإحصاءات الحكومية بين العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والعنف الأسري. أفادت وزارة العدل أن كم شكاوى العنف الأسري ظل تقريباً كما هو في العام السابق، وأفاد الدرك الوطني أن أكثر من ثلثي ضحايا العنف الأسري تجاوزوا سن الثلاثين.

قدمت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة الرعاية النفسية والإرشاد والدعم الإداري والقانوني من خلال فرق العمل الاجتماعي والتضامن في كل ولاية من الولايات البلد. قامت الوزارة بتشغيل خط ساخن مجاني للعنف المنزلي للنساء في حالات الضيق، وقادت حملة توعية بالعنف المنزلي على مستوى البلاد، للإعلان عن الخيارات القانونية والمساعدات المتاحة للنساء اللائي يشعرون بضيق منزلي. وذكرت الوزارة أنها دربت كوادرها المهنية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. واعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول، أفادت وزارة التضامن أنها قدمت خدمات لضحايا العنف الأسري بنسبة 40 في المائة أقل من نفس الفترة الزمنية من العام السابق.

وقدمت الوزارة الدعم لقضايا أقل بنسبة 10 في المائة من القضايا المرفوعة إلى وزارة العدل.

احتفظت الحكومة بثلاثة ملاجئ إقليمية للنساء في تيباره ومستغانم وعنابة، وأدارت سبعة مبانٍ أخرى "للإقامات المؤقتة" للنساء اللائي في محبة، يطلق عليها عادة "ديار الرحمة" في ولايات الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، سكيكدة، ورقلة، باتنة والبليدة. كما قامت الحكومة بتشغيل سبعة مراكز لخدمات المساعدة الاجتماعية الطارئة المتنقلة، تقدم خدمات الطوارئ للنساء اللواتي يعاني من محبة، في وهران، باتنة، برج بوعريريج، قسنطينة، بشار وورقلة، بالإضافة إلى مراكز متخصصة للحماية ومرافق متخصصة لإعادة التأهيل للفتيات في المدن الكبرى. وأدارت الحكومة 31 داراً لرعاية المسنين في 26 ولاية، تعنى النساء المسنات اللواتي يعاني من ضائقة اجتماعية.

وفقاً لإحصاءات مجموعات الدفاع عن المرأة المنصورة في الصحف المحلية، فإن 100 إلى 150 امرأة يتوفين كل عام بسبب العنف الأسري. أفادت Femicides Algerie، وهي مجموعة مناصرة تتبع وتنشر جرائم قتل النساء، عن مقتل 36 امرأة بسبب جنسهن في البلاد حتى نوفمبر/تشرين الثاني. لاحظت منظمات المجتمع المدني المحلية أن قيود التمويل تحد من قدرتها على تتبع تلك الحالات.

نسقت منظمات المجتمع المدني مثل شبكة وسيلة الدعم الطبي النفسي والقانوني للناجيات من العنف الجنسي. أفادت شبكة وسيلة أنها تلقت مئات المكالمات تتعلق بالعنف ضد المرأة، لكنها أشارت إلى أن هذا الرقم من المحتمل أن يكون جزءاً بسيطاً من الحالات الفعلية لأن الناجيات من العنف الأسري نادراً ما يبلغن عن الاعتداء. وعزت منظمات المجتمع المدني هذا التردد إلى الضغط الأسري والاجتماعي، فضلاً عن قلة فهم الموارد المتاحة والتعرّف الخاص بالعنف الأسري. كما أشارت شبكة وسيلة إلى أن الضغط الأسري والاجتماعي غالباً ما يقع الضحية بمسامحة المعتدي، مما يؤدي إلى إسقاط التهم.

في 10 أكتوبر/تشرين الأول، أشعل رجل النار في ريمان عنان، 28 عاماً، بعد أن رفضت زوجته منه. وأشار مقطع فيديو صورته والدة المرأة تقاعلاً كبيراً على وسائل التواصل الاجتماعي. ونقلت المرأة إلى مستشفى في إسبانيا لتعافي من إصاباتها. واعتقلت السلطات الرجل الذي ظل في السجن مع حلول نهاية العام بانتظار المحاكمة. كانت منظمات المجتمع المدني بشكل عام داعمة لاستجابة الحكومة.

تشويه/ابتر الأعضاء التناسلية للإناث: لم تكن تلك الممارسة مستخدمة بشكل عام في البلاد ولكنها كانت موجودة بين مجتمعات المهاجرين في المناطق الجنوبية، لا سيما بين مجموعات المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء. لم ترد أي تقارير عن أي إدانات ذات صلة، ولا أي تصريحات رسمية من قبل قادة دينيين أو علمانيين تحظر هذه الممارسة. يعتبر ختان الإناث جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى 25 سنة.

التحرش الجنسي: يجرم القانون التحرش الجنسي ويحتمل أن تصل عقوبته في السجن من سنة إلى سنتين وغرامة؛ وتتضاعف العقوبة في حالة ارتكاب الجريمة مرة ثانية. وقامت الحكومة بشكل عام بإنفاذ القانون بشكل فعال. قالت المجموعات النسوية أن معظم حالات التحرش التي تم الإبلاغ عنها وقعت في مكان العمل.

الحقوق الإنحاجية: لم ترد تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي من جانب السلطات الحكومية.

الضغوط الاجتماعية والأسرية قيدت قدرة النساء على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن صحتهن وحقوقهن الإنحاجية. خلال العام، شجعت الحكومة النساء المتزوجات على استخدام وسائل منع الحمل للمساعدة في إبطاء معدل المواليد، بما في ذلك من خلال توزيع الكتب والمواد الأخرى في العيادات الصحية.

أفادت منظمات المجتمع المدني المحلية بوجود تفاوت جغرافي في الوصول إلى رعاية الصحة الإنحاجية، حيث تعاني المجتمعات الريفية من محدودية الوصول إلى الرعاية الجيدة، بما في ذلك الرعاية الطارئة.

وتحدد العناصر المحافظة في المجتمع برنامج تنظيم الأسرة الحكومي، بما في ذلك توفير وسائل منع الحمل المجانية، وتوزيع المواد التعليمية، والأشخاص الاجتماعيون الذين توظفهم البلديات لتقديم التوجيه بشأن موارد رعاية الصحة الإنحاجية. أفادت الجمعية الجزائرية للخصوصية ومنع الحمل أن أكثر من 50 في المائة من النساء يستخدمن وسائل منع الحمل الآمنة والفعالة والميسورة التكلفة التي يختارنها. كان لدى النساء المتزوجات وغير المتزوجات إمكانية الوصول إلى موانع الحمل، على الرغم من أن بعض العيادات طلبت وصفة طبية قبل صرف حبوب منع الحمل للنساء غير المتزوجات. أفادت منظمات المجتمع المدني أن النساء غير المتزوجات يجدن صعوبة في الحصول على موانع الحمل من خلال مقدمي الخدمات الطبية وكثيراً ما يحصلن على وسائل منع الحمل من منظمات المجتمع المدني. وطلب الأطباء إذن شريك الحياة للنساء اللواتي طلبن الربط البوقى. لم تكن وسائل منع الحمل الطارئة متوفرة على نطاق واسع، على الرغم من أنه يمكن الحصول عليها من القابلات بعد إجراء فحص طبي إذا طلبت المرأة ذلك واعتبره الطاقم الطبي مناسباً. في حالات الاعتداء الجنسي، قد يوفر مقدمو الخدمات الطبية وسائل منع الحمل الطارئة، لكنهم يحتفظون بكمال السلطة التقديرية ويمكّنهم رفض القيام بذلك.

ووفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية، انخفض معدل وفيات الأمهات تدريجياً من 179 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في عام 1998 إلى 112 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في عام 2017 (وهي أحدث البيانات السنوية المتاحة). وزعزت منظمة الصحة العالمية هذا التراجع إلى زيادة التدريب الطبي والاستثمارات في الرعاية الصحية ومبادرات حكومية محددة تهدف إلى الحد من وفيات الأمهات.

التمييز: على الرغم من أن الدستور ينص على المساواة بين الجنسين، إلا أن جوانب من القانون والمارسات الاجتماعية التقليدية ميزت ضد المرأة. إضافة إلى ذلك، دعت بعض العناصر الدينية إلى فرض قيود على سلوك المرأة، بما في ذلك حرية التحرك. يحظر القانون على النساء المسلمات الزواج من غير المسلمين، مع أن السلطات لم تطبق هذا الحكم دائمًا. كان هناك انتشار أكبر للأراء المحافظة حول أدوار الجنسين في المناطق الريفية من البلاد. ولاحظت منظمات المجتمع المدني أن النساء ذوات الإعاقات، وكذلك الأشخاص من (مجتمع الميم) يتعرضون لتمييز إضافي، مما يضاعف من التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

كما يجوز للنساء طلب الطلاق على أساس خلافات لا يمكن التوفيق بينها، أو على أساس خرق لاتفاق تم قبل الزواج. وفي حالة الطلاق يكفل القانون للزوجة الاحتفاظ بمسكن الأسرة حتى يبلغ الأطفال 18 سنة. وتحمّل السلطات عادةً حضانة الأطفال للأم، ولكن لا يجوز للأم اتخاذ قرارات بشأن تعليم الأطفال أو اصطحابهم خارج البلاد دون تصريح من الأب. قدمت الحكومة إعانة للنساء المطلقات اللواتي فشل أزواجهن السابقون في دفع نفقة إعالة الطفل.

يؤكد القانون على الممارسة الدينية المتمثلة في السماح للرجل بالزواج من أربع زوجات. يسمح القانون بتعدد الزوجات بعد موافقة كل من الزوجتين السابقتين والمستقبلية، وقيام قاضٍ بتحديد قدرة الزوج المالية على إعالة زوجة إضافية. ولم يتضح ما إذا كانت السلطات تتبع القانون في جميع الحالات نظراً لأن السلطات المحلية تتمتع سلطة تقديرية كبيرة ولم تتحقق الحكومة بإحصائيات على مستوى البلاد.

عانت النساء من التمييز ضدهن في الدعاوى المتعلقة بالإرث، وكان يحق لهن الحصول على حصة أصغر في الإرث مقارنة مع الأولاد الذكور أو أشقاء الزوج المتوفى. وغالباً لم تسيطر المرأة حسرياً على الأصول التي أحضرتها للزواج أو التي اكتسبتها بنفسها.

يمكن للمرأة امتلاك أعمال تجارية وإبرام عقود والعمل في مهن مماثلة لمهن الرجال. تمنت المرأة بحقوق متساوية لحقوق الرجل فيما يتعلق بالملكية، وتضمنت سندات الملكية أسماء نساء كملاك للأراضي. أفادت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، كوثير كريكو، أنه خلال العام كانت نسبة 65 في المائة من متلقين قروض الوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر هم من النساء، بما يتماشى مع المتوسط السنوي البالغ 64 في المائة منذ إنشاء الوكالة في عام 2004.

واجهت النساء تمييزاً في التوظيف والمهن (انظر القسم 7 .د.).

العنف والتمييز العنصري أو العرقي الممنهج

يجرم القانون التمييز وخطاب الكراهية، ويحظر الدستور التمييز على أساس مكان الميلاد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي حالة أو ظرف شخصي آخر. وقامت الحكومة بشكل عام بتطبيق القانون.

ووفقاً للباحثين في المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، كان الجزائريون السود والمهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء يتعرضون للتمييز والعنصرية. وفقاً للمركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، لا يتم إصدار تصاريح عمل للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى في العاصمة وقسنطينة ووهران وكذلك لا يتم تقديم عقود مكتوبة لهم، مما يحد من فرص العمل في السوق غير الرسمية. أفادت منظمات حقوق الإنسان أن الجزائريين السود والمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء يواجهون أيضاً تمييزاً بشكل عام عند نقاط التفتيش التابعة للشرطة وفي وسائل النقل العام. ووفقاً لأفراد الأقليات الدينية، كانت الأقليات الإثنية أو العرقية أكثر عرضة للتمييز إن كانت تلك الأقليات غير مسلمة.

الشعوب الأصلية

الأقلية الأمازيغية في البلاد ليست متجانسة وتتوارد وسط مكونات من ثقافات فرعية في جميع أنحاء البلاد. يتركز حوالي نصف السكان الناطقين باللغة الأمازيغية في منطقة القبائل في شمال البلاد، بما في ذلك ولايات (محافظات) تizi وزو وبجاية. الشاوية وهي ثاني أكبر مجموعة أمازيغية، تسكن الجبال في شرق البلاد. وهناك اثنان من الجماعات الأمازيغية الأصغر تشملان الميزابيين في غربادية والطوارق الرحل في الجنوب.

إن تصنيف الحكومة في عام 2021 لحركة ماك الانفصالية الأمازيغية كمجموعة إرهابية يمنح الحكومة أدوات قانونية إضافية للاحقة المعارضين السياسيين المنتسبين إلى حركة ماك، في كل من البلاد والخارج.

تزعزع الجماعات الأمازيغية أنها كانت آخذة في فقدان تقاليدها ولغتها بسبب التعرّيف، على الرغم من اعتراف دستور عام 2020 بالأمازيغية باعتبارها إحدى اللغات الرسمية في البلاد واعتراف الحكومة في يناير/كانون الثاني لعام 2017 برأس السنة الأمازيغية الجديدة، كعطلة وطنية. اعتبرت بعض الجماعات الأمازيغية أن التحرك للاعتراف باللغة الأمازيغية هو جهد ذو دوافع سياسية لاسترضاء أولئك الذين يطالبون بقدر أكبر من الحكم الذاتي بدلاً من جهد حكومي حقيقي لدمج اللغة الأمازيغية على نطاق أوسع في المجتمع. كما ينص الدستور على أن جميع الأفراد، بغض النظر عن العرق، متساوون أمام القانون.

في 16 ديسمبر/كانون الأول، حكمت محكمة في الجزائر العاصمة على قميزة نايت سيد، الرئيسة المشاركة للمؤتمر الأمازيغي العالمي، وهي منظمة غير حكومية دولية تدافع عن حقوق الأمازيغ، بالسجن خمس سنوات وغرامة قدرها 100 ألف دينار (730 دولار). وفي أكتوبر/تشرين الأول، دعا فريق الأمم المتحدة العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي إلى إطلاق سراح نايت سيد. اعتقلت السلطات نايت سيد في محافظة تizi وزو شمال شرق البلاد في أغسطس/آب من عام 2021 واتهمتها بـ"تقويض الوحدة الوطنية وأمن الدولة" وـ"الانتماء إلى منظمة إرهابية"، بدعوى أنها عضوة في حركة ماك.

في 6 أكتوبر/تشرين الأول، منعت شرطة الحدود أستاذتين جامعيتين متخصصتين في اللغة الأمازيغية، هما سعيد شماخ وعمار العوفي، من صعود الطائرة في رحلتهما من مطار هواري بومدين (الجزائر العاصمة) إلى باريس، حيث كان من المقرر أن يشاركا في ندوة دولية عن المسرح الأمازيغي.

الأطفال

تسجيل المواليد: يحق للأب أو الأم نقل الجنسية والمواطنة إلى الطفل. وبموجب القانون، فإن الأطفال الذين يولدون لأب مسلم مسلمون، بصرف النظر عن ديانة الأم. لا يفرق القانون بين الفتيات والفتians في تسجيل المواليد.

يجب تقديم طلبات تسجيل الأطفال المولودين لأب مجهول من خلال وزارة العدل. كما ينص القانون على أنه "يجوز للشخص الذي رعى طفلاً مولوداً لأب مجهول قانونياً أن يقدم طلباً نيابةً عن هذا الطفل ولصالحه، إلى المدعي العام من أجل تغيير الاسم العائلي للطفل وجعله مطابقاً لاسمه. " إذا كانت والدة الطفل معروفة وعلى

قيد الحياة، فيجب موافقتها على تغيير الاسم. يمكن للمولودين في الخارج تقديم طلب لدى المركز дипломاسي أو القنصلي لمكان إقامتهم.

إساءة معاملة الأطفال: إساءة معاملة الأطفال غير قانونية ولكنها استمرت في تمثيل مشكلة. واستمرت الحكومة في تكرис المزيد من الموارد والاهتمام لها. أفادت وزارة العمل عن زيادة في عمليات تدقيق المصالح التجارية المتهمة باستغلال الأطفال، وتحديداً في مجال صناعة المطاعم. هنالك لجنة وطنية مسؤولة عن رصد ونشر تقرير سنوي عن حقوق الأطفال. أفادت باسمين خواص، رئيسة مكتب حماية المستضعفين في المديرية العامة للأمن الوطني، أن 2354 طفلاً تعرضوا للعنف خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، وهو انخفاض كبير عن عام 2021، والذي عزته المديرية العامة للأمن الوطني إلى زيادة في إنفاذ القانون.

وأفادت وزارة التضامن الوطني والأسرة والمرأة عن وجود 51 مركزاً وأماوى للأطفال؛ 31 أماوى للأحداث الجانحين في 27 ولاية، منها ثمانية مخصصة للفتيات؛ 11 أماوى للأطفال المعرضين لخطر العنف، في تسع ولايات، وثلاثة منها مخصصة للفتيات؛ وثمانية مراكز شبابية متعددة الأغراض في ثمانى ولايات، مع مركز مخصص للفتيات.

القانون الذي تم بموجبه إنشاء الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة لمعالجة قضايا الأطفال يمنح القضاة سلطة سحب الأطفال من منزل مسيء ويسمح للأطفال المعتدى عليهم جنسياً بالإدلاء بشهادتهم عبر الفيديو بدلاً من داخل المحكمة. خلال العام، قامت الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة بتشغيل خط هاتفي مجاني للإبلاغ عن سوء معاملة الأطفال وانتهاك حقوقهم. وكانت تلك التبليغات مقسمة بالتساوي تقريباً بين الفتيان والفتيات.

خلال العام، تلقت الهيئة الوطنية 426019 مكالمة هاتفية على الرقم المجاني الخاص بها وتلقت 897 بلاغاً حول انتهاك حقوق الأطفال، وتعرفت على 1780 طفلاً في خطر، من بينهم 804 فتيات و976 ذكور. وفيما يتعلق بسوء المعاملة، سجلت الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة 236 بلاغاً عن 611 طفل، بينهم 330 ذكور و281 فتاة.

زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري: الحد الأدنى القانوني لسن الزواج هو 19 سنة لكل من الرجال والنساء، ولكن يمكن للقاصررين الزواج إذا كان ذلك بموافقة الوالدين، بصرف النظر عن النوع الاجتماعي. يمنع القانون الأوصياء الشرعيين من إجبار القاصررين تحت رعايتهم على الزواج ضد إرادة القاصر. وطلبت وزارة الشؤون الدينية من الأزواج تقديم شهادة زواج صادرة عن الحكومة قبل السماح للأئمة بإجراء مراسيم الزواج الدينية.

الاستغلال الجنسي للأطفال: يحظر القانون التماس الجنس التجاري، فضلاً عن بيع الأطفال أو استدرجهم، والمواد الإباحية المتعلقة بالأطفال، والاتجار بهم لأغراض الجنس. ينص القانون على أحكام بالسجن تتراوح بين 10 إلى 20 سنة عندما ترتكب الجريمة ضد قاصر يقل عمره عن 18 عاماً. بموجب القانون، فإن السن القانونية لممارسة الجنس بالتراضي هي 16 عاماً. ينص القانون على أحكام بالسجن تتراوح بين 10 إلى 20 عاماً لجريمة الاغتصاب إذا كان الناجي قاصراً. وقد طبقت السلطات القانون بشكل عام.

وأشارت الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة إلى الاستغلال الجنسي للأطفال في 30 تقريراً بشأن 64 طفلاً، 38 منهم من الفتيات و26 فتى، وتم التنسيق مع سلطات إنفاذ القانون المعنية.

معاداة السامية

كان عدد أفراد الجالية اليهودية في البلاد أقل من 200 شخصاً.

أفاد زعماء دينيون ومن المجتمع المدني أن المجتمع اليهودي واجه عقبات غير رسمية، قائمة على الدين، في العمل لدى الحكومة بالإضافة إلى صعوبات إدارية عند التعامل مع البيروقراطية الحكومية.

الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع
<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

أعمال العنف والتجريم والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسانية أو التعبير الجنسي، أو الخصائص الجنسية

التجريم: يجرم القانون التصرفات الفاضحة في الأماكن العامة والأفعال الجنسية المثلية بالتراصي بين الرجال البالغين أو النساء البالغات، مع عقوبات تشمل السجن من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات وغرامة. لا يعرف القانون التصرفات الفاضحة العلنية، لكن من المفهوم أنه يعني فعلًا حميمياً "غير أخلاقي" يتم إجراؤه في الأماكن العامة، وفقاً للمعايير الثقافية أو الدينية. كما يجرم القانون "الأفعال الجنسية المثلية" غير المحددة قانوناً ولكن يُفهم أنها تعني أي سلوك يوحي بالتوجه المثلي، وينص على عقوبات بالسجن لمدة شهرين إلى سنتين وغرامات. وإن كان هنالك فاصل متورط في الحادث، فقد يواجه الشخص البالغ السجن لمدة تصل إلى ثلاثة سنوات وغرامة. وذكر نشطاء من مجتمع الميم أن الصياغة المبهمة لقوانين التي تجرم "الأفعال الجنسية المثلية" و "الأفعال المنافية للطبيعة" سمحت باتهامات واسعة أسفرت عن عدة اعتقالات بتهمة الأفعال الجنسية المثلية بالتراصي ولكن من غير المعروف ما إذا تم تقديم أي من الحالات للمحاكمة خلال العام. لا يتم تجريم وضع (مجتمع الميم)، ومع ذلك قد يواجه الأشخاص من (مجتمع الميم) ملاحقة جنائية بموجب أحكام قانونية محادية ظاهرياً يتم تطبيقها بشكل غير مناسب ضد الأشخاص من (مجتمع الميم)، مثل القوانين المتعلقة بالجنس التجاري، والتصرفات الفاضحة في الأماكن العامة، و "مخالطة ذوي السلوك السيء". أفادت المنظمات غير الحكومية بأن القضاة أصدروا أحكاماً أشد على أشخاص من (مجتمع الميم) للجرائم المذكورة أعلاه مقارنة بالأشخاص من غير (مجتمع الميم). أفادت إحدى المنظمات غير الحكومية أنه في (مجتمع الميم)، تم استهداف الرجال أكثر من النساء ؛ ومع ذلك، لاحظ نشطاء (مجتمع الميم) أن النساء المثليات ومزدوجات الميل الجنسي والتحولات جنسياً يواجهن تمييزاً إضافياً على أساس جنسهن.

العنف ضد الأشخاص من (مجتمع الميم): أفاد نشطاء من (مجتمع الميم) أن العداء ضد (مجتمع الميم) كان يتزايد وينبع عادة من جيل الشباب. وأفاد نشطاء أن أفراد مجتمع الميم غالباً ما يتم ملاحقتهم وترهيبهم، وفي بعض الأحيان تصاعدت المضايقات وتحولت إلى عنف جسدي.

أفاد أعضاء (مجتمع الميم) أنه تم استهداف الأعضاء من قبل مجرمين عبر تطبيقات الرسائل الاجتماعية والمواعدة. وتعرض الضحايا للسرقة والابتزاز والضرب والمطاردة مع الإفلات من العقاب؛ وكان الضحايا خائفين للغاية من إبلاغ الشرطة، معتقدين أنهم ستمحاكمتهم بدلاً من ذلك.

في 16 نوفمبر تشرين الثاني، انتشر مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي لرجال في باتنة يعتدون على فرد اعتبروا أنه مثلي الجنس من خلال مقاطع فيديو شهرة خاصة به على "تيك توك"، حيث يظهر فيها مرتدياً ملابس امرأة. وأبدى المعلقون على الفيديو دعماً كبيراً للرجال الذين يرتكبون أعمال عنف.

التمييز: ينص الدستور على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون، ومع ذلك، لا يوسع القانون الحماية ضد التمييز لتشمل الأشخاص من (مجتمع الميم) على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية أو التعبير الجنسي أو الخصائص الجنسية. لم يتحرك المسؤولون الحكوميون لمنع التمييز ضد أفراد (مجتمع الميم). وواجه الأشخاص من (مجتمع الميم) تمييزاً في الحصول على الخدمات الصحية مثل فترات انتظار أطول، ورفض تقديم العلاج، ووصمة العار. احتقنت بعض المنظمات بقائمة من المستشفيات "المتعاطفة مع (مجتمع الميم)"، كما قامت عدة منظمات غير حكومية بإدارة عيادات متنقلة خاصة للجماعات المستضعفة. أفادت المنظمات غير الحكومية أن أرباب العمل رفضوا توظيف أفراد من (مجتمع الميم)، وخاصة الرجال الذين يُنظر إليهم على أنهم مختلفون. ولاحظ نشطاء (مجتمع الميم) أيضاً مضايقات الشرطة والحكومة أثناء الحصول على الخدمات، مثل في المطارات.

وقال النشطاء إن بعض أصحاب العمل فقط هم من سيوظفون الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم من (مجتمع الميم). لم يكن المحامون المترمرون في قضايا (مجتمع الميم) متاحين على نطاق واسع، وخشي محامون آخرون تناول قضايا تتعلق بمجتمع الميم. قال قادة من (مجتمع الميم) إن الصحفيين كانوا على دراية بوضع مجتمع الميم، وعلى الرغم من أن الكثيرين كانوا متعاطفين، إلا أن معظمهم لن يقوموا بالإبلاغ عن التمييز ضد (مجتمع الميم)، ومع ذلك لن تسمح رقابة الدولة بنشر القصص.

وقال نشطاء (مجتمع الميم) إن الأزمات السياسية والاقتصادية - لا سيما إضافة إلى التمييز ضد (مجتمع الميم) في الخدمات الطبية والقانونية وفي التوظيف - كانت تكشف المشكلات النفسية الأخرى داخل مجتمعهم، مثل معاناتهم من الاكتئاب والقلق. ووصف نشطاء (مجتمع الميم) العزلة المستمرة والأذى العاطفي الشديد الذي عانى منه مجتمعهم نظراً لتدابير الإغلاق بسبب كوفيد-19، حيث عاد العديد من الأعضاء إلى مسقط رأسهم خارج المدن الكبرى وغالباً ما واجهوا تمييزاً شديداً من الأقارب والجيران.

توافر الاعتراف القانوني بالنوع الاجتماعي: الاعتراف القانوني بالنوع الاجتماعي غير متوفّر في الدولة.

الممارسات الطبية أو النفسية اللاطوعية أو القسرية التي تستهدف على وجه التحديد أفراد (مجتمع الميم):
أفاد نشطاء أن الضغوط الاجتماعية والعائلية كانت قمعية للغاية لدرجة أن هوية (مجتمع الميم) أصبحت سرية ونادرًاً ما يتم الاعتراف بها. وأفاد نشطاء أن شخصيات من السلطة في المدارس والمؤسسات الدينية شددت على الأدوار التقليدية للجنسين وقامت بتأديب الأطفال الذين يُنظر إليهم على أنهما من (مجتمع الميم).

القيود المفروضة على حرية التعبير أو تكوين الجمعيات أو التجمع السلمي: خلال العام، نظمت منظمات (مجتمع الميم) غير الحكومية اجتماعات افتراضية وشخصية، على الرغم من ورود تقارير بخصوص المضايقات الحكومية، بما في ذلك التهديدات بالسجن. لم يتم تسجيل أي منظمة غير حكومية من منظمات (مجتمع الميم) تعمل في البلد لدى الحكومة، وبالتالي لم يكن لدى أي منها تصريح للعمل. وعزا النشطاء الوضع غير المسجل لمنظمتهم إلى تجريم الأفعال المثلية.

في 30 ديسمبر/كانون الأول، أطلقت الحكومة حملة ضد رموز (مجتمع الميم) وذكرت أن الحملة ستستمر لمدة أسبوع في يناير/كانون الثاني لعام 2023. أفادت الحكومة أن هدفها كان تحذير الجمهور من مخاطر المنتجات التي تحمل صور قوس قزح، بما في ذلك "العواقب الضارة لتسويق هذه المنتجات في السوق الوطنية ... خاصة فيما يتعلق بلعب الأطفال، والمواد المدرسية، وما إلى ذلك". وأعرب المجتمع المدني عن قلقه بشأن الحملة التي تلحق وصمة العار بـ(مجتمع الميم).

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وينص على المساواة في الوصول إلى الخدمات العامة، على الرغم من أن الحكومة لم تطبق تلك الأحكام بشكل فعال دائمًا. أفاد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بوجود تحديات في الوصول إلى التعليم والخدمات العامة والمواصلات والتوظيف (انظر القسم 7.د.). وشاركت الحكومة في حملات توعية عامة حول حقوق ذوي الإعاقة والقبول المجتمعي لهم.

عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على زيادة فرص الوصول إلى التعليم والتوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التعليم. قدمت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بعض الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية، يمثل هذا الدعم المالي جزءاً صغيراً من ميزانياتها. قدمت الحكومة استحقاقات الإعاقة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين قاما بالتسجيل وضاعت مخصصات الإعاقة إلى 10000 دينار (72 دولار)، رغم أنها فرضت قيوداً كبيرة على المستفيدين. يستفيد أرباب العمل الذين يوظفون الأشخاص ذوي الإعاقة من تخفيض بنسبة 50 في المائة في حصة صاحب العمل من مساهمات الضمان الاجتماعي.

بدأت الوكالة الوطنية للتشغيل في استخدام نظام المعلومات "ال وسيط"، وهو قسم خاص بالباحثين عن عمل من ذوي الإعاقة، ودررت 304 من المستشارين لمساعدة المتقدمين من ذوي الإعاقة. قامت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بتشغيل 24 مدرسة للأطفال المصابين بإعاقة بصرية، و46 مدرسة للأطفال المصابين بإعاقة سمعية، و8 مراكز تربوية نفسية للأطفال ذوي الإعاقات الحركية، و160 مركزاً نفسياً للأطفال المصابين بإعاقة ذهنية. كما قامت بإدارة 238 مركزاً في جميع أنحاء البلاد تقدم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والسمعية والبصرية والبدنية.

وأفادت الوزارة أن مركز التدريب الوطني في قسنطينة أجرى تدريبات للمهنيين العاملين مع الأطفال ذوي الإعاقة، في جميع الولايات -58. وشمل التدريب كيفية العمل مع الأطفال الذين يعانون من صعوبات حسية والأطفال المصابين بالتوحد. قدم المركز، من خلال فروعه في ولايات أخرى، تدريباً على الأساليب الجديدة في رعاية الأطفال المصابين بالتوحد، لـ 514 ممارساً [في مجال التوحد]، بالإضافة إلى تدريبات لـ 567 معلماً في مجال التربية الخاصة، وعلماء نفس ومربيين يعملون في مراكز علم النفس التربوي للأطفال ذي الإعاقة الذهنية والصفوف المدمجة.

كافح العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على الأجهزة المساعدة ولاحظوا أن المكتب الوطني للأجهزة والملحقات للمعاقين ليس له تواجد في جميع المحافظات.

ذكرت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضایا المرأة أنها عملت مع وزارة التعليم لإدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العامة لتشجيع الإدماج. ظلت أكثر برامج الوزارة الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة في المراكز الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة بدلاً من المؤسسات التعليمية الرسمية. وذكرت جماعات مناصرة لحقوق الأطفال ذوي الإعاقة أنهم نادراً ما وصلوا الدراسة بعد المرحلة الثانوية. افتقرت العديد من المدارس إلى المعلمين المدربين على العمل مع الأطفال ذوي الإعاقة، مما يهدد قابلية نمو الجهود المبذولة لإدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العامة. بالنسبة للعام الدراسي 2021-2022، ذكرت الحكومة أنها أضافت أو شجعت على [تشغيل] 2081 معلماً لمساعدة الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك 514 من الممارسين لمهنة العمل مع الأطفال المصابين بالتوحد، و567 معلماً مخضرماً، و400 معلماً، و600 وظيفة لمساعدين المدرسيين. كما أفادت الحكومة أنها حدثت من أحجام الفصول للأطفال ذوي الإعاقات السمعية والبصرية والذهنية.

واجه الكثير من ذوي الإعاقات صعوبات في الإدلاء بأصواتهم بسبب عدم وجود مراكز اقتراع مجهزة لدخول ذوي الإعاقات.

أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

إن الوصمات الاجتماعية المرتبطة بالأشخاص الذين يلتمسون الجنس التجاري، وبالرجال الذين لهم علاقات جنسية مع رجال، وبمتعاطي المخدرات حالت دون اختبار هذه الفئات المعرضة لفيروس نقص المناعة البشرية. وأفادت الحكومة إنها لم تتخذ إجراءات للوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة المكتسبة والإيدز على وجه التحديد في (مجتمع الميم). أفاد أعضاء من (مجتمع الميم) في البلاد أن العلاج الوقائي قبل التعرض للمرض لم يكن متوفراً.

وأفادت عدة جماعات دينية، بما في ذلك الجماعة الأحمدية المسلمة والكنيسة البروتستانتية في الجزائر، بالتمييز من قبل السلطات الحكومية. وقالت الجماعة الأحمدية المسلمة والكنيسة البروتستانتية في الجزائر إن الحكومة فشلت في اتخاذ إجراءات بشأن طلبات التسجيل الخاصة بهما، وتركتهما دون وضع قانوني وخاضعتين لللاحقة القضائية بسبب ممارستهما لشعائرهما الدينية (انظر القسم 2.أ).

القسم 7. حقوق العمال.

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

يسمح الدستور بحق العمال في الانضمام [للنقابات] وتشكيل النقابات التي يختارونها. وتنص التعديلات التي تم سنها في أبريل 2015 على حق العمال الأجانب في الانضمام إلى النقابات. يشترط القانون أن يحصل العمال على موافقة الحكومة لتكوين نقابة، ويجب على وزارة العمل أن توافق على أو ترفض طلب تشكيل نقابة خلال 30 يوم من تقديم الطلب. لتشكيل نقابة، يجب أن يكون الرئيس المحت�ل للنقابة جزائرياً بالولادة أو أنه حمل الجنسية الجزائرية لمدة 10 سنوات. الانضمام إلى نقابة متاح لجميع العمال، بغض النظر عن الجنسية. للتسجيل، يجب أن تمثل عضوية النقابة ما لا يقل عن 20 في المائة من القوة العاملة في المؤسسة ويجب أن تفي بهذا الحد أو تتجاوزه في بداية أي سنة تقويمية معينة تسعى فيها النقابة لانخراط في مفاوضة جماعية. ويجوز للنقابات استقطاب الأعضاء في مكان العمل. للنقابات الحق في تكوين اتحادات أو كونفедерاليات والانضمام إليها. ويسمح القانون للنقابات بالانساب للهيئات العمالية الدولية وإقامة علاقات مع مجموعات العمال الأجنبية. على سبيل المثال، الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذي يمثل معظم عمال القطاع العام، هو أحد فروع الاتحاد الدولي للنقابات العمال. يحظر القانون على النقابات الانساب للأحزاب السياسية أو تلقي التمويل من مصادر أجنبية. وللمحاكم سلطة حل النقابات التي تمارس أنشطة غير قانونية. ويمكن للحكومة أن تقوم بإلغاء الصفة القانونية للنقابة إذا أدركت أن أهدافها تتعارض مع النظام المؤسسي القائم، أو النظام العام، أو الأخلاق الحميدة، أو القوانين، أو الأنظمة.

يكفل القانون لكل النقابات الحق في التفاوض الجماعي، وقد سمحت الحكومة بممارسة ذلك الحق. ومع ذلك، ظل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الاتحاد الوحيد المخول بالتفاوض بشأن اتفاقيات المفاوضة الجماعية خلال الاجتماع الثلاثي السنوي، وهو اجتماع سنوي لممثلي الحكومة وأصحاب الأعمال وممثلي النقابات. عادة ما تقتصر المفاوضة الجماعية للعاملين في القطاع العام على الاجتماع الثلاثي. يمكن للنقابات الأخرى المرخصة المساومة مع أصحاب الأعمال في ظروف محددة.

ينص القانون على الحق في إجراء إضرابات قانونية، وقد مارس العمال هذا الحق مع الخصوص لبعض الشروط. بموجب القانون، لا ينشأ الحق في الإضراب إلا في حالة استمرار النزاع بعد استنفاد إجراءات التصالح والوساطة. يتطلب الإضراب تصويت الأغلبية بالاقتراع السري لجميع القوى العاملة. الحق في الإضراب محمي فقط فيما يتعلق بمنازعات العمل الجماعية بين العمال وأرباب العمل داخل المؤسسة. يجوز للحكومة أن تقييد الإضرابات إذا كانت "من شأنها أن تؤدي إلى أزمة اقتصادية خطيرة" أو إذا كانت تتعارض مع أسباب أخرى غامضة. علاوة على ذلك، يجب أن تحصل جميع التظاهرات العامة، بما فيها الاحتجاجات والإضرابات، على موافقة مسبقة من الحكومة. يشترط القانون الحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات العامة الأساسية خلال الإضرابات الخدمية في القطاع العام، وللحكومة سلطة قانونية واسعة في انتطاب من الموظفين العموميين العمل. شملت قائمة الخدمات الأساسية الخدمات المصرفية والإذاعية والتلفزيونية. تتراوح عقوبات وقف العمل بصورة غير قانونية بالسجن بين ثمانية أيام وشهرين.

يحظر القانون تمييز أصحاب العمل ضد أعضاء و منظمي النقابات، ويوفر آليات لإيجاد حلول لشكاوى نقابات العمال فيما يتعلق بمارسات أصحاب العمل المناوئة للنقابات. وفرت التعديلات التي تم إدخالها على القانون حماية جديدة لممثلي النقابات، ووسعـت حقوق المفاوضة الجماعية لتشمل المزيد من النقابات، والتي كانت تقتصر في السابق على الاتحاد العام للعمال الجزائريين، بغض النظر عن القطاع. كانت العقوبات متناسبة مع العقوبات الخاصة بجرائم مماثلة. تم تطبيق عقوبات في بعض الأحيان على المخالفين.

واستمر حدوث الانتهاكات في أماكن العمل. أبلغت الحكومة عن 99 نقابة عمالية و 61 منظمة لأصحاب العمل في سجلها، لكن العديد من النقابات ظلت غير معترف بها من قبل الحكومة، واعتبرت أن تأخـر الإجراءات والمعوقات الإدارية هي العقبات الرئيسية أمام إثبات الوضع القانوني. وصرح ممثلو النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدراة العمومية أن نقابتـهم استمرت في العمل ولكن دون وضع رسمي، مما جعلـها غير قادرة على المشاركة في مفاوضة جماعية.

واجهت محاولات النقابات الجديدة لتشكيل اتحادات أو كونفيدـراليات نقابية تحديات مماثلة. طلبت الكونفدرالية العامة المستقلة للعمال في الجزائر، وهي اتحاد نقابي مستقل يضم عـمالاً من النقابات التي تمثل الإداريين الحكوميين والموظفين الدبلوماسيـين وموظفي الكهربـاء والغاز الحكوميين وأساتذـة الجامعـات وعمال النقل العام والبريد والمحامـين والعمال المهاجريـن، الاعتراف الرسمي بموجب اللوائح الجديدة، لكنـها لم تـلق رداً بـحلول نهاية العام.

واجهت النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدراة العمومية وغيرـها من النقابـات المستقلـة تدخلـاً حـكومـياً طـيلة العام، بما في ذلك عـرقـلة رسمـية لـاجتمـاعـاتـ الجـمـعـيةـ العـمـومـيـةـ، وـتـحرـشـ منـ جـانـبـ الشـرـطةـ أـثـنـاءـ الـاعـتصـامـاتـ الـاحـتجـاجـيـةـ. عـلاـوةـ عـلـىـ ذـلـكـ، قـامـتـ الـحـكـومـةـ بـتـقـيـيدـ الـأـنـشـطـةـ النـقـابـيـةـ وـتـشـكـيلـ نـقـابـاتـ مـسـتـقـلـةـ فـيـ بـعـضـ قـطـاعـاتـ الـخـدـمـاتـ الـعـامـةـ الـحـيـوـيـةـ، مـثـلـ النـفـطـ وـالـغـازـ وـالـاتـصـالـاتـ السـلـكـيـةـ وـالـلـاسـلـكـيـةـ. أـفـادـ الـاتـحـادـ الـدـولـيـ لـنـقـابـاتـ الـعـمـالـ أـنـ إـسـاءـةـ اـسـتـخـدـامـ السـلـطـةـ الـقضـائـيـةـ فـيـ حـقـ الـقـادـةـ النـقـابـيـينـ قدـ اـشـتـدـتـ.

بـ. حـظـرـ الـعـمـلـ الـقـسـريـ أوـ الـإـجـارـيـ

يـحـظـرـ الـقـانـونـ وـيـجـرـمـ جـمـيعـ أـشـكـالـ الـعـمـلـ الـقـسـريـ أوـ الـإـجـارـيـ. لمـ تـقـمـ الـحـكـومـةـ دـائـماـ بـتـطـيـقـ الـقـانـونـ. كـانـتـ العـقـوبـاتـ مـتـنـاسـبـةـ مـعـ تـالـكـ الـخـاصـةـ بـالـجـرـائمـ الـخـطـيرـةـ الـمـمـاثـلـةـ الـأـخـرىـ، مـثـلـ الـاخـطـافـ.

أـفـادـ المنـظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ أـنـ الـمـهـاجـرـينـ غـيرـ الشـرـعـيـينـ كـانـواـ عـرـضـةـ لـالـعـمـالـةـ الـقـسـرـيـةـ وـأـنـ اـفـقـارـ هـمـ لـتـصـارـيـحـ الـعـمـلـ جـعـلـهـمـ أـكـثـرـ عـرـضـةـ لـلـاستـغـالـلـ. عـلـىـ سـبـيلـ المـثـالـ، تـعـرـضـتـ النـسـاءـ الـمـهـاجـرـاتـ لـعـبـودـيـةـ الـدـيـنـ فـيـمـاـ عـمـلـنـ عـلـىـ سـدـادـ الـدـيـونـ مـقـابـلـ تـهـريـبـهـنـ مـنـ خـلـالـ الـاسـتـعـبـادـ الـمـنـزـلـيـ وـالـتـسـولـ الـقـسـرـيـ وـالـاستـغـالـلـ. كـمـاـ أـفـادـ تـقـارـيرـ بـأـنـ عـمـالـ الـبـنـاءـ وـخـدـمـ الـمـنـازـلـ كـانـواـ عـرـضـةـ لـلـاستـغـالـلـ.

يرجـىـ مـرـاجـعةـ تـقـرـيرـ وزـارـةـ الـخـارـجـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ حـولـ الـاتـجـارـ بـالـأـشـخـاصـ عـلـىـ المـوـقـعـ

<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يرجى مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال على الموقع [./https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/findings](https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/findings)

د. التمييز في العمالة والمهن

يحظر القانون التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والراتب وبيئة العمل على أساس العمر والجنس والحالة الاجتماعية والزوجية والروابط الأسرية والقناعات السياسية والإعاقة والأصل القومي والانتماء إلى نقابة. لا يحظر القانون صراحةً التمييز فيما يتعلق بالتوظيف على أساس الميل الجنسي أو تأكيد الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة أو الدين. كانت العقوبات على المخالفات متناسبة مع القوانين الأخرى المتعلقة بالحقوق المدنية. تم تطبيق عقوبات في بعض الأحيان على المخالفين.

وعلى الرغم من نص القانون على أن المرأة يجب أن تحصل على راتب مساوٍ للرجل، إلا أن قادة المنظمات النسائية أفادواً بأن التمييز كان شائعاً، وأن النساء أقل احتمالاً للحصول على أجر متساوٍ مقابل العمل المتساوي أو الترقى، خاصة في القطاع الخاص. شغل الرجال نسبة كبيرة من مناصب السلطة في الحكومة والقطاع الخاص، وأفادت النساء أنهن يواجهن تمييزاً وظيفياً مع تمديد عروض العمل إلى المتقدمين الذكور الأقل تأهلاً. يحظر القانون على المرأة العمل خلال ساعات معينة من اليوم ولا يسمح للمرأة بالعمل في الوظائف التي تعتبر شاقة. بالإضافة إلى الأحكام التشريعية السارية، يجب على أصحاب العمل التأكد من أن العمل المنوط بالنساء والقصر والأشخاص ذوي الإعاقة "لا يتطلب جهداً يتجاوز طاقتهم".

الترم عدد قليل من الشركات بالقانون الذي يتطلب منها تخصيص 1 في المائة من الوظائف لديها للأشخاص ذوي الإعاقة. وأفادت المنظمات غير الحكومية أن الحكومة لم تقم دائماً بفرض دفع غرامات على عدم الالتزام بالقانون. أفادت وزارة العمل أنها كثفت الجهد لفرض حصة 1 في المائة خلال العام، وقامت بتفتيش 236 شركة للتحقق من الامتثال. أصدرت الوزارة 65 إخطاراً رسمياً لأصحاب العمل غير الممتثلين لعدم الالتزام بالحصة.

أفادت تقارير بوجود التمييز ضد العمال المهاجرين في الاقتصاد غير الرسمي الذي افتقر إلى وسيلة قانونية لمعالجة ظروف العمل غير العادلة. وكانت النساء والفتيات والشباب والأطفال من أفريقيا جنوب الصحراء معرضين للخطر بشكل خاص، لا سيما أولئك الذين تم إغراؤهم بدخول البلاد لقبول وظائف في الاقتصاد غير الرسمي ولكنهم تعرضوا في بعض الأحيان لظروف العمل القسري. وأبلغت المنظمات غير الحكومية عن حالات استغلت فيها المهاجرات الإناث غير المصحوبات كعاملات في المنازل وُعرف أنه كان يتم إعانتهن إلى أسر لفترات طويلة للعمل في المنازل أو استغلالهن في الدعارة.

هـ. ظروف العمل المقبولة

القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل: وضع ميثاق اجتماعي ثلاثي بين قطاع الأعمال والحكومة والنقابات الرسمية حداً وطنياً أدنى للأجور الشهرية أعلى من الدخل عند مستوى الفقر.

كان عدد ساعات العمل المعتادة 40 ساعة في الأسبوع، بما في ذلك استراحة غداء لمدة ساعة واحدة في اليوم. يعتبر نصف ساعة من استراحة الغداء مدفوع الأجر. وحصل العمال الذين عملوا لفترات تتعدى ساعات العمل الأسبوعية العادلة على أجر إضافي أعلى يرتفع بصورة تدريجية بدءاً بحصولهم على أجر ساعة ونصف مقابل كل ساعة عمل إضافية حتى يصل إلى ضعف الأجر مقابل الساعة الواحدة، اعتماداً على ما إذا كانت الأيام التي تم فيها القيام بالعمل الإضافي أيام عادية، أو عطلة نهاية الأسبوع، أو عطلة رسمية.

السلامة والصحة المهنية: كانت معايير السلامة والصحة المهنية ملائمة للصناعات الرئيسية بالبلاد. ظلت مسؤولية تحديد الأوضاع غير الآمنة من مسؤولية خبراء الصحة والسلامة المهنية ضمن وزارة العمل، وليس العمال، وذلك بناءً على الأخطار الكامنة في طبيعة العمل. يكفل القانون للعمال الحق في النأي بأنفسهم عن أماكن العمل الخطرة دون تعريض عملهم للخطر. لم ترد تقارير خلال العام عن عمال تم طردتهم لأنهم ابتعدوا عن ظروف عمل خطيرة. إن واجه العمال مثل هذه الظروف، فيمكنهم إعادة التفاوض بشأن عقودهم، وإذا تعذر ذلك، فبوسعهم اللجوء إلى المحاكم. بالرغم من أن هذه الآلية القانونية كانت موجودة، إلا أن ارتفاع الطلب على العمل في البلاد أعطى ميزة لأرباب العمل الذين يسعون لاستغلال الموظفين.

إنفاذ القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل والسلامة والصحة المهنية: طبقت الحكومة بشكل عام قوانين السلامة والصحة المهنية. وكانت العقوبات على المخالفات متناسبة مع تلك المفروضة على جرائم مثل الإهمال. تم تطبيق عقوبات بانتظام على المخالفين.

هناك ثمانية أقسام تفتيش إقليمية تابعة لوزارة العمل، وتغطي جميع الولايات الـ 58. وظفت أقسام التفتيش عدداً غير كافٍ من مفتشي العمل لإنفاذ الامتثال، بسبب القطاع غير الرسمي الكبير. المفتشون لديهم السلطة والتقويض للقيام بزيارات غير مصرح بها. في مارس آذار لعام 2022، بدأت النقابة الوطنية المستقلة لمفتشي العمل، التي تم إنشاؤها في عام 2019، إضراباً لمدة خمسة أيام للمطالبة بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور، لكن النقابة أنهت الإضراب بتلقinya وعداً بزيادة التعويضات في المستقبل.

القطاع غير الرسمي: لا تسمح قوانين العمل الحكومية رسمياً بتوظيف اللاجئين أو تغطي بشكل كاف العمال المهاجرين؛ لذلك، كان العديد من المهاجرين الاقتصاديين من أفراداً جنوب الصحراء وأماكن أخرى من عملوا في القطاع غير الرسمي، ولا سيما في البناء وصناعة الطعام وكعاملات منازل، معرضين لخطر الاستغلال في العمل بسبب افتقارهم إلى الوضع القانوني. أفاد صندوق النقد الدولي أن ما يقرب من 30 في المائة من العاملين في البلاد يعملون في القطاع غير الرسمي. تتطلب الحكومة من أصحاب العمل التصريح لوزارة العمل عن العاملين لديهم ودفع مخصصات الضمان الاجتماعي. سمحت الحكومة للعمال غير المعانين بالحصول على رصيد من أجل الضمان الاجتماعي واستحقاقات التقاعد مقابل الوقت الذي قضوه في العمل في قطاع الاقتصاد غير الرسمي إن قاموا بتسديد أي ضرائب مستحقة بعد قيامهم بالتسجيل.